أركان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي الجزائري

إعداد
سامح محمد

تمهيد:

شهدت المنطقة العربية مع مطلع عام ٢٠١١ تغيرات سياسية كبيرة أطلق عليها «الربيع العربي»، وفي مقابل هذا التعبير أشار بعض الباحثين إلى تعبير «ربيع الجيوش العربية»، نظرًا للدور المحوري الذى قامت به الجيوش، والذي لم يقتصر على إسقاط الأنظمة المستبدة فحسب، بل في ترجيح كفة المؤسسة العسكرية في المراحل المتقدمة، سواء من خلال احتضان المؤسسة العسكرية للمطالب الشعبية، أو غيابها وحرمان الشعب من مظلة قادرة على احتواء عملية تغيير النظام، أو انحيازها إلى النظام ووأد الثورات.

وفق نظريات الديمقراطية ينبغي للجيش أو للمؤسسة العسكرية أن تخضع لرقابة ممثلي الشعب الحاملين السلطة العليا بحكم انتخابهم، ورغم ذلك فهناك العديد من الدول التي تمنح الجيش – بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون – كثيرًا من الامتيازات وهامشًا من الاستقلالية، ولأنها مؤسسة تملك استخدام القوة؛ وتمتلك بالضرورة الوسائل اللازمة للسيطرة على السلطة السياسية أو ممارسة نفوذٍ طاغٍ على هذه السلطة دون المرور من طرق الاقتراع الشعبي، ولهذا يُعدَّ تدخل الجيش في السياسة تحديًّا كبيرًا أمام إقامة أنظمة ديمقراطية[١].

وعلى الجانب الآخر، تشير العديد من دراسات العلاقات المدنية العسكرية[٢] في العالم العربي إلى أن هناك مشكلة في تطبيق النظريات الديمقراطية الغربية على الدول العربية؛ حيث إن هذه الدراسات الغربية تتجاهل الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذه العلاقات، ومن ثم لا يمكن التعميم بحتمية عرقلة الجيوش العربية للديمقراطية ولا حتمية دعمها لها، كما أنه لا يمكن تعميم أن النظام المدني هو بالقطع الأصلح في تولي الإدارة السياسية وفي دعم الديمقراطية، فالإشكال ليس في طبيعة النظام الحاكم، وإنما الفيصل هنا هو إشراك مكونات المجتمع الثلاثة، وهي: الجيش، والنخب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وقد يكون دور العسكر

---

١ فوزية قاسي وعربي بومدين: «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري»، سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١٩، مارس ٢٠١٦، ص٥٥.

٢ يعرفها «أديدجو إيبو» بأنها: «شبكة من العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الذي تعمل من خلاله، والذي تُعتبر بالضرورة جزءاً منه»، ويضيف «إيبو» أن «تلك العلاقات تشتمل على جوانب دور المؤسسة العسكرية في الحياة العامة بصورها المختلفة، وتضم تلك العلاقات القضايا المتعلقة بسلوك الجيش تجاه المجتمع المدنى»، وطرح «صامويل هنتنجتون» أربعة أسس رئيسية للتعرف على دراسة العلاقات المدنية العسكرية، هي:
١- تشكيل العسكريين والمدنيين جماعتين مختلفتين، وأن هناك تمايزات فرعية داخل كلٍّ منهما.
٢- العلاقات المدنية العسكرية بطبيعتها يغلب عليها الصراع.
٣- ما يجعل الصراع داخل حدود هو خضوع العسكريين للمدنيين.
٤- التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت يتوقف على درجة فاعلية السيطرة المدنية.
ويمكن النظر إلى هذه العلاقات على ثلاثة مستويات، حيث توجد العلاقة بين القوات المسلحة ككل والمجتمع ككل، والعلاقة بين القيادة العليا للقوات المسلحة والقيادة السياسية العليا في الدولة، والعلاقة بين نخبة القوات المسلحة ونخب المجتمع المدنى.
فاطمة الزهراء شخمام: «الجيش، الدولة والثورة في المنطقة العربية: طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي»، **مجلة دراسات حول العالم والجزائر**، الجزائر، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، العدد ٦، ٢٠١٧.

محوريًّا فى دعم الديمقراطية أو في عرقلتها، والفيصل هنا هو طبيعة الدور السياسي الذي يلعبه الجيش وحدوده، فالعلاقة بين الجيش والتحول الديمقراطي في العالم العربي علاقة معقدة؛ حيث تسبقها علاقته بدولة ما بعد الاستقلال ونشأتها بمعيته، كما يجب علينا الأخذ في الاعتبار أن الجيوش العربية تحظى بالاحترام والشعبية بين أوساط المجتمع، تفوق في أحيان كثيرة شعبية النخب المدنية[٣].

وتعدّ علاقة الجيش بالسلطة السياسية في العالم الثالث عامةً، وفي إفريقيا والعالم العربي خاصة، من الموضوعات التي تطرح نقاشاتٍ نظرية كبيرة، وقد حظيت بدراسات عديدة حاولت تفسير أسبابها ونتائجها، ويظهر ذلك جليًّا على المستوى الواقعي أيضًا في بروز النخبة العسكرية التي قادت ثورات التحرير ضد المستعمر الأجنبي، واكتسبت شرعية الحكم فيما بعد، وهو ما اصطدم بالمشروع السياسي المدني وبناء الدولة المدنية وطموحات النخب العسكرية وتكوينها، وبالحديث عن الجزائر؛ فقد حظي الموضوع باهتمام أكاديمي خصوصا بعد الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد مع إلغاء المسار الانتخابي عام١٩٩١ [٤].

وتتمثل الأهمية النظرية للموضوع في التركيز على دور القيادة السياسية في تقليل تدخل الجيش في السياسة بما يعوق عملية التحول الديمقراطي، بينما تتمثل أهميته العملية في التعرّف على إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر وكيفية حلها، والتي قد تقف حائلًا أمام عملية التحول الديمقراطي، والتي قد تستفيد منها الدول العربية الأخرى.

وتركز الدراسة على عامل من أهم عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر؛ وهو العلاقات المدنية العسكرية، وعليه يسعى البحث إلى رصد وتحليل أبعاد ومؤشرات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية في الجزائر، والكشف عن المحددات وتحليل العوامل الدافعة لتدخل الجيش والمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر، مع رصد موقف القيادة السياسية من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتحليله، وما اتخذته من قرارات وما تبنته من سياسات لتقليل هذا الدور أو زيادته، كذلك استكشاف مستقبل العلاقات المدنية العسكرية بعد رحيل القيادة السياسية المتمثلة في الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة».

تلعب العلاقات المدنية العسكرية دورًا مهمًا في عملية التحول الديمقراطي، خصوصا في الدول التي تلعب فيها الجيوش دورًا سياسيًّا مهمًا، وتدور الدراسة حول تساؤل رئيس وهو: ما مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر في مرحلة ما بعد بوتفليقة؟، ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية: ما بنية المؤسسة العسكرية الجزائرية وخصائصها؟ وما أشكال التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية وأنماطه؟ وما أسباب ذلك؟ وما موقف السلطة من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية؟ وما مستقبل العلاقات المدنية

٣ المرجع السابق.

٤ فوزية قاسي وعربي بومدين: «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري»، مرجع سابق.

العسكرية ما بعد «بوتفليقة»؟

وبناءً عليه يمكن تقسيم الدراسة إلى المحورين الآتيين:

- تطور علاقات الجيش بالسلطة، وأنماط تدخله السياسي.
- الانتخابات الرئاسية ومستقبل العلاقات المدنية العسكرية.

أولًا: تطور علاقة الجيش بالسلطة وأنماط تدخله السياسي:

بالحديث عن هيمنة الجيش الجزائري على السلطة، فإنه يمكن العودة إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر؛ إذ شكَّل الجزائريون تنظيمًا سياسيًّا في فرنسا سُمي «نجم شمال إفريقيا» عام ١٩٢٦، وقامت فرنسا بحلِّه أكثر من مرة؛ بسبب كونه أكثر ثورية وعنفًا من التنظيمات السياسية الأخرى، لينتقل التنظيم إلى الجزائر تحت مسمى «حزب الشعب الجزائري» عام ١٩٣٧، ثم تحت مسمى «الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية» عام ١٩٤٦، وظهر صراع بين هذا التنظيم برئاسة «مصالي الحاج» والتنظيمات السياسية الأخرى مثل: جماعة «فرحات عباس» مؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام ١٩٤٧، والحزب الشيوعي الجزائري، وكذلك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ «عبد الحميد بن باديس»، ثم الشيخ «محمد البشير الإبراهيمي»؛ حيث كانت هذه التنظيمات تدعو إلى حل سياسي مرحلي على عكس الحركة التي تدعو إلى العنف الثوري كحلٍ لتحرير البلاد[٥].

وانتقل الصراع بعد ذلك إلى داخل تنظيم «الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية» بين رئيس الحزب «مصالي الحاج» والأعضاء المسيطرين على اللجنة المركزية للحزب، وكاد هذا الصراع أن يؤدي إلى تفتيت هذا التنظيم، لولا تدخل عناصر المنظمة الخاصة، التي كانت عبارة عن تنظيم عسكري تابع للحركة؛ إذ قامت هذه المنظمة بإعلان العمل المسلح لتبدأ الثورة الجزائرية في نوفمبر ١٩٥٤، ومن ثم فقد كان للعسكريين الفضل في إنقاذ الحركة من التفتت نتيجة الصراع بين «مصالي الحاج» وأعضاء اللجنة المركزية لـ«الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية»، وكان هؤلاء العسكريون ينظرون بعين الريبة والاحتكار إلى السياسيين الذين يتصارعون من أجل الفوز في الانتخابات التي كانت تنظمها الإدارة الاستعمارية[٦].

وعليه، يجب التأكيد على ملاحظة مهمة تتمثل في أن المنظمة الخاصة (التي تشبه المؤسسة العسكرية حاليًّا) كان لها الفضل في منع تفتت وانهيار التنظيم السياسي الجامع للقوى السياسية (والذي يمكن تشبيهه بالدولة حاليًّا)، ومن ثم فمنذ تلك اللحظة تسيطر على المؤسسة العسكرية فكرة أنها الأجدر بحماية الدولة

٥ المرجع السابق.

٦ المرجع السابق.

من التفتت والانهيار، خصوصًا في ظل وجود اعتقاد راسخ لديها بأن السياسيين لا يسعون إلا لتحقيق مصالحهم الذاتية.

وبالانتقال إلى مرحلة الثورة، نوفمبر ١٩٥٤، ظهرت أزمات كبرى في العلاقة بين القيادات السياسية والعسكرية للثورة، كانت كلّها تعكس جدلية الصراع بين السياسي والعسكري وتفوّق الثاني على الأول، نجمل أهمها فيما يلي:

١- السجال الذي وقع أثناء مؤتمر الصومال (أغسطس ١٩٥٦) بين «عبان رمضان» وقادة الجيش، مثل «كريم بلقاسم»، فقد كان «عبان رمضان» مدعومًا من السياسيين الذين أدخلهم إلى الثورة بعد أن كان يُنظَر إليهم على أنهم كانوا ضد العمل المسلح قبل عام ١٩٥٤، وأنهم ما التحقوا بالثورة إلا لتحقيق مكاسب سياسية، أما «كريم بلقاسم» فكان مدعومًا من «لخضر بن طوبال» و«عبد الحفيظ بوصوف»، وهم الذين شكَّلوا ما عُرِفَ بالباءات الثلاثة.

ونجح «عبان رمضان» في إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري، ما أدى إلى قيام الباءات الثلاثة بالإضافة إلى قادة عسكريين آخرين، مثل: «عمران» و«محمود الشريف» - فيما يعرف بالعقداء الخمسة - باغتيال «عبان رمضان» فى المغرب فى ديسمبر ١٩٥٧ [٧].

٢- ثم ظهر بعد ذلك صراع بين الباءات الثلاثة، أي «كريم بلقاسم» قائد جيش التحرير، و«عبد الحفيظ بوصوف» المسئول عن الاتصالات العامة - وهي شبيهة بالمخابرات حاليًّا - و«لخضر بن طوبال» الذي كان يشغل منصبًا شبيهًا بمنصب وزير الداخلية حاليًّا، ونتيجةً للصراع الداخلي بين الباءات الثلاثة من جهة وصراعاتهم مع مجموعة من السياسيين من جهة؛ أدى ذلك إلى استدعاء القادة العسكريين (العقداء العشرة) [٨] الذين أصبحوا أعضاء في المجلس الوطني للثورة، وما إن اجتمع هؤلاء (صيف/ خريف ١٩٥٩) حتى أصبحت السلطة بين أيديهم، وانتهى اجتماعهم إلى تعيين مجلس وطني جديد، غالبية أعضائه من جيش التحرير [٩].

٣- قرّر المجلس الوطني الجديد في دورة ديسمبر ١٩٥٩ / يناير ١٩٦٠، إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد «هواري بومدين»؛ لتوحيد القيادة العسكرية لجيش التحرير، لكن دخلت هذه الهيئة في سجال وصراع مع الحكومة المؤقتة بمناسبة المفاوضات الممهدة للاستقلال مع الطرف الفرنسي، انتهى بفشل هذه

٧ المرجع السابق.

٨ العقداء العشرة هم: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمدي السعيد قائد أركان الشرق، هواري بومدين قائد أركان الغرب، سليمان دهيليس قائد الولاية الرابعة، الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، علي كافي قائد الولاية الثانية، السعيد يازوران ممثلًا عن الولاية الثالثة بعد استشهاد عمروش، لطفي قائد الولاية الخامسة.

٩ رابح لونيسي: «علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة»، **المجلة العربية للعلوم** السياسية، الدوحة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩، شتاء ٢٠١١.

الأخيرة في إقالة هذه الهيئة[١٠]، وقد زادت قوة هيئة الأركان إلى أن قام «بومدين» بالانقلاب على الرئيس «أحمد بن بلة»، وفي ديسمبر ١٩٦٧ جرت محاولة انقلابية فاشلة قادها قائد أركان الجيش العقيد «الطاهر زبيري» على الرئيس «هواري بومدين»، لكن، كما يرى بعض الباحثين، أعطى هذا الحادث فرصةً للأمن العسكري لكي يتقوى ويصبح ركيزةً أساسيةً ينهض عليها النظام البومديني؛ ويقوم بدور متزايد في المجال السياسي، وفي تصفية الخصوم ومواجهة حركات المعارضة، ومراقبة المجتمع عامةً[١١].

وبعد وفاة «بومدين»، تمكنت المؤسسة العسكرية من فرض الرئيس «الشاذلي بن جديد» باعتباره الضابط الأقدم والأعلى رتبة عسكرية، ولكن نتيجة انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الاقتصادي وقعت حركة احتجاجية شعبية قوية في أكتوبر ١٩٨٨، ترتب عليها إقرار دستور جديد عام ١٩٨٩، سمح بالتعددية السياسية، وأجريت أول انتخابات بلدية في تاريخ الجزائر في يونيو ١٩٩٠، حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزًا كبيرًا، فقد حصلت على ٥٤٪ من الأصوات، وفي العام التالي أجريت أول انتخابات برلمانية، وقد حاول النظام تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سنِّ قانون انتخابي في مارس ١٩٩١ لتفتيت الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير، وعلى الرغم من ذلك تمكنت الجبهة من الحصول على ١٨٨ مقعدًا في البرلمان، وبقي لها الفوز بـ٣٠ مقعدًا في الدور الثاني للانتخابات؛ لتكون مؤهلة لتشكيل الحكومة، وهو ما دفع الجيش إلى التحرك في ٢٩ ديسمبر ١٩٩١؛ لتوقيف المسار الانتخابي، والضغط على الرئيس «بن جديد» لتقديم استقالته[١٢].

وبعد إلغاء تجربة جبهة الإنقاذ وإلغاء الانتخابات عام ١٩٩١، حاولت المؤسسة العسكرية احتواء ظاهرة المد الإسلامي من خلال مراقبة الجامعات والكليات والمعاهد والإشراف على الأئمة في المساجد وعلى خطب الجمعة وتشجيع التيار الإسلامي المعتدل بقيادة «محفوظ نحناح»، وكذلك مراقبة المؤسسات الاقتصادية المختلفة لحصار تمويل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأصبح إعطاء الرخص لممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية مرهونًا باعتبارات أمنية دقيقة، وأغلقت الصحف القليلة المؤيدة للجبهة أو المتعاطفة معها[١٣].

وبناءً على العرض السابق، يمكننا تلخيص أشكال تدخل الجيش الجزائري في السياسة وأنماطه، فيما يلي:

---

١٠ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٤، يناير ٢٠١٧.

١١ المرجع السابق.

١٢ إسراء أحمد إسماعيل: العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه في العلوم السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٣٢٢– ٣٢٣.

١٣ عميرة محمد أيوب ومالكي رتيبة: تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (١٩٩٩ – ٢٠٠٩)، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢/٢٠١٣.

١. استعمال حق الفيتو:

تدخل الجيش بهذه الصفة يكون في حالتين، الأولى: هي انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، والثانية: اتباع السلطة القائمة لسياسات أو استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية.

وقد تمثَّلت الحالة الأولى في إلغاء الجيش للانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام ١٩٩١، وهي الجبهة التي لا يرغب فيها الجيش؛ فقد رأت قيادة المؤسسة العسكرية في حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان في أول انتخابات تشريعية تعددية تهديدًا للطابع الجمهوري للدولة وللتجربة الديمقراطية الحديثة، فالجيش في نظر أحد قادته خلال تلك الفترة اللواء «محمد تواتي»: «لا يمكنه أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة»[١٤].

وتمثَّلت الحالة الثانية في قيام الجيش بالضغط على الرئيس «الشاذلي بن جديد» لحلِّ المجلس الوطني الشعبي، قبل إجباره هو الآخر على تقديم استقالته، وبذلك تمكَّن الجيش من التخلص من البرلمان الذي كان يميل إلى تأييد الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبر رئيسها «عبد العزيز بلخادم» الذي كان سيتولى منصب الرئاسة لفترة انتقالية لو لم يُقدِم «بن جديد» على حلِّ البرلمان قبل استقالته[١٥].

٢. اختيار القيادات السياسية:

ظهر هذا النمط منذ استقلال الجزائر، فالجناح العسكري هو الذي تمكَّن من تزكية «أحمد بن بلة» ليكون رئيسًا للجمهورية، ثم بعد ذلك انقلب عليه «هواري بومدين» عام ١٩٦٥، وقام بتشكيل مجلس الثورة المكوَّن من ٢٥ عضوًا منهم ١٢ عضوًا برتبة عقيد، ثم تدخلت المؤسسة العسكرية بتعيين الرئيس «الشاذلي بن جديد» على اعتبار أنه الضابط الأكبر سنًّا والأعلى رتبة، ثم تدخلت بعد ذلك بإقالة «بن جديد» ليأتي من بعده «محمد بوضياف»[١٦]، ثم من بعده «علي كافي»، الذي اختير أيضًا من قِبل المؤسسة العسكرية لرئاسة المجلس الأعلى للدولة – وهو المجلس الذي شُكِّل لتولي السلطات المخوَّلة لرئيس الدولة، لشغل الفراغ السياسي الذي حدث بعد استقالة «الشاذلي بن جديد» – ليقوم الجيش في يناير ١٩٩٥ بتعيين وزير

١٤ عروس ميلود: **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (١٩٩٠– ٢٠٠٦) مقترب تحليلي تقييمي**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

١٥ المرجع السابق.

١٦ ففي ٦ يناير ١٩٩٢ استدعى الجيش ممثلًا في المجلس الأعلى للأمن «محمد بوضياف» من محل إقامته في المغرب، ليترأس المجلس الأعلى، ويُذكر أن وزير الدفاع في ذلك الوقت اللواء «خالد نزار» كان في مقدمة من أقنعوا «بوضياف» بالعودة رئيسًا للبلاد بعد ما غادرها من نحو ٣٠ عامًا، ولكن لم يطل الأمر بالرئيس «بوضياف» على كرسي الرئاسة حتى اغتيل في ظروف لا تزال غامضة حتى الآن.

الدفاع «اليمين زروال» رئيسًا مؤقتًا لمدة ثلاث سنوات، ليفوز بعد ذلك في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٥ و١٩٩٩ على التوالي، وقام الجيش بدعم «عبد العزيز بوتفليقة»؛ ما أدى لانسحاب المرشحين الآخرين، لعلمهم أن «بوتفليقة» مدعومٌ من الجيش، مما يعني حتمية فوزه حتى لو اضطرت المؤسسة العسكرية لتزوير الانتخابات، ومن ثم تحوَّل الأمر إلى استفتاء على شخص «بوتفليقة»، الذي حصل على ٧٤٪ من الأصوات[١٧].

وفي انتخابات ٢٠٠٤ عندما شُكِّلت جبهة ضد تزوير الانتخابات الرئاسية التي أعلنت عنها ١١ شخصية سياسية وحزبية، ومَن طالبوا الجيش بالتدخل، وأوضح قائد الأركان «محمد العماري» أن أطراف هذه المبادرة هم الذين كانوا في الماضي القريب يطالبون الجيش بالعودة إلى الثكنات، وهم اليوم يطالبوننا بالتدخل في الشأن السياسي، وتساءل عما يريدونه من المؤسسة العسكرية، مشددًا على أنهم كانوا يتوقعون أن الجيش سيتدخل لإقالة الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة» وإبعاده من السلطة فهذا أمرٌ مستبعدٌ جدًّا، مؤكدًا على أنه من أراد أن يصل إلى «قصر المرادية» عليه أن يعتمد على نفسه دون الاعتماد على الجيش، مؤكدًا على احتفاظ المؤسسة لنفسها بحق التدخل في أي وقتٍ تراه مناسبًا أو ضروريًّا[١٨]، وأضاف أنه لم يثبت بالدليل القاطع أن «بوتفليقة» انتقد الجيش في تصريحات رسمية، كما لم يثبت أنه خرق الدستور وقوانين الجمهورية، وأشار إلى أن الوقت غير مناسب لتقييم حصيلة عمل الرئيس «بوتفليقة».

من خلال التصريح السابق يتضح أن «العماري» نصَّب نفسه وصيًّا على الرئيس، فمعنى قوله إنه لم يثبت أن الرئيس لم ينتقد الجيش أو يخرق الدستور؛ أنه لو ثبت ذلك بالأدلة فإنه سيُحاسب وربما يُعاقب، وعندما يصرِّح «العماري» أن الوقت لم يحن لتقييم حصيلة عهدة الرئيس الانتخابية؛ فهذا يُفسَّر بأن رئيس أركان الجيش افترض في نفسه حق تقييم رئيسه في العمل ومحاسبته على ما أنجز وما لم يُنجز، كما استبعد «العماري» إمكانية لجوء الجيش إلى إقاله «بوتفليقة» من منصبه ردًّا على مطالب جزء من الطبقة السياسية، مما يعني أنه افترض في نفسه وفي الهيئة التي يرأسها الحقَ في القيام بذلك؛ إذ لم يقل إن منصبه كرئيس أركان لا يُخوِّل له القيام بشيء كهذا[١٩].

ومن ثمَّ حاول الجيش السيطرة على منصب الرئاسة سواء من خلال تولي أحد قياداته المنصب مباشرة أو إسناده إلى شخصية مدنية موثوقة، ويشبّه بعض الباحثين هذا بنظرية «الطوق العازل» أو «القوابس والقواطع الكهربائية»؛ بحيث لا يظهر الجيش بمقتضاها بطريقة مباشرة، وإنما يدير الوضع عبر واجهات مدنية يختفي وراءها، باعتبارها قوابس يجري حرقها ليبقى الجهاز الخفيّ بعيدًا عن الاحتراق[٢٠].

---

١٧ إسراء أحمد إسماعيل: العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، مرجع سابق، ص٣٢٣- ٣٢٤.

١٨ عروس ميلود: معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (١٩٩٠- ٢٠٠٦) مقترب تحليلي تقييمي، مرجع سابق.

١٩ المرجع السابق.

٢٠ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

دوافع التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية:

قبل الحديث عن أسباب التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر، علينا الإشارة إلى أن العديد من الدول الغربية الديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تمنح الجيش دورًا مهمًّا في عملية صنع القرار، ومؤسسات الأمن والمخابرات على وجه خاص[٢١]، وإن كان ذلك لا يعني أن الجيش يلعب الدور الأكبر في عملية صنع القرار السياسي، فهو لا يتعدى كونه مؤسسة من ضمن المؤسسات التي تشارك في صنع القرار، بل ويخضع لسيطرة السلطة التنفيذية، ويمكن الإشارة هنا إلى أن منصب وزير الدفاع في الدول الديمقراطية هو منصب مدني تتولاه شخصية مدنية، على عكس الجيش في الدول ذات الحكم العسكري، الذي يسيطر فيها الجيش بصورة كبيرة على جميع مؤسسات الدولة ويلعب الدور الأكبر – وربما الأوحد – في عملية صنع القرار.

وفي حين تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي بأنه يجب العمل على تحييد الجيش ومنعه من التدخل في العملية السياسية، وهو ما يجب تحقيقه من أجل إتمام عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، يشير بعض الباحثين إلى أن تلك محاولة من السياسيين لتحميل الجيش مسئولية الفشل والعجز الداخلي؛ تبريرًا لفشلهم بعدما تراجعت أسطوانة الاستعمار والإمبريالية، كما أنها محاولات من بعض القوى الخارجية لإضعاف المؤسسة العسكرية الجزائرية، باعتبارها المؤسسة الأكثر تنظيمًا وانضباطًا[٢٢].

وتتمثل أهم العوامل التي تُمهِّد للجيش التدخل السياسي بشكل عام في مجموعة من الخصائص الهيكلية للمؤسسة العسكرية، من أهمها:

١- اقتناع قادة الجيش – انصياعًا لتحريضٍ عارض أو نتيجة لتراكمات تاريخية – بأن لهم دورًا سياسيًّا يسمو على السلطة السياسية التقليدية، وحصول هذا الاقتناع يدفع للاستيلاء على الحكم أو تغييره إما بصفة عرضية وظرفية منعزلة، أو بصفة دورية متكررة.

٢- عجز السلطة السياسية عن حل مشكلات المجتمع، وقد يكون هذا العجز حقيقيًّا، كما قد يكون مزعومًا أو مبالغًا فيه من طرف العسكريين للتغطية على أهدافهم الخاصة.

٣- استفحال الأزمات الداخلية والمشكلات المزمنة، التي تدفع الجيش لمحاولة تولي السلطة مباشرة، سواء بدافع ذاتي من قياداته، أم بدافع من الحركات والأحزاب السياسية التي ترى في تدخل الجيش لتولي السلطة تعويضًا عن عجزها في تحقيق ذلك[٢٣].

٢١ رابح لونيسي: «علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة»، مرجع سابق.

٢٢ المرجع السابق.

٢٣ عروس ميلود: **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (١٩٩٠- ٢٠٠٦) مقترب تحليلي تقييمي**، مرجع سابق.

٤- الدعم الشعبى: ففي مسح أجرته شبكة «الباروميتر العربي» في عام ٢٠١٧، لا يزال ثلاثة أرباع الشعب الجزائري يثقون في القوات المسلحة أكثر من أية مؤسسة سياسية أخرى[٢٤]، وتكاد هذه النسبة أن تكون ثابتة إلى الآن، وهو ما ظهر فى العديد من الدعوات إلى تدخل الجيش لحسم أزمة خلافة «بوتفليقة».

وقد وجدت هذه العوامل جميعها[٢٥] إلى جانب عوامل أخرى، نذكرها بشيءٍ من التفصيل:

١- الشرعية التاريخية:

فالأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية تعود إلى الحرب التحريرية؛ حيث شكَّل جيش التحرير الوطني الذي خاض عملية النضال ضد المحتل الفرنسي، النواةَ الأولى التي أسست لنشأة الجيش الوطني الشعبي عام ١٩٦٣، فقد قام الجيش بإنهاء ١٣٠ عامًا من الاستيطان الفرنسي، وبالإضافة إلى الدور الثوري والتحريري الأساسي مارس الجيش أيضًا أدوارًا سياسية، يكفي هنا أن نشير إلى أن الجيش كان جزءًا من حزب جبهة التحرير حتى صدور دستور ١٩٨٩ الذي حظر الدور السياسي للجيش[٢٦].

---

٢٤ عبد الإله بن داودي: «أزمة الخلافة في الجزائر: انقسامات كثيرة، وما من منتصر»، **الحرة**، (http://cutt.us/7pR26)، تاريخ النشر: ١ يناير ٢٠١٨.

٢٥ وتشير بعض الدراسات إلى مجموعة من الخصائص التي تتمتع بها الدول العربية بشكل عام، والتي تدفعها إلى التدخل في السياسة تتمثل في:
١- الشرعية التاريخية: التي تتمثل في أن الجيش هو الذي قام بالكفاح المسلح ضد الاستعمار، وهو الذي قام بإنشاء الدولة القومية على صورتها الحالية، حتى إن البعض وصف الوضع في مصر والجزائر بأنه عبارة عن جيش له دولة وليس دولة لها جيش.
٢- ضعف الطبقة الوسطى: فمن المعروف أن الطبقة الوسطى هي الأكبر عدداً والأكثر تاثيراً، فهي التي تفكر وتكتب وتتحرك وتتمرد وتناضل في سبيل الحرية، أما الدول العربية فإن هذه الطبقة بأحزابها وقياداتها تتسم بالضعف، لهذا بدت المؤسسة العسكرية الأكثر انضباطاً وتنظيماً هي الأقدر على تسيير الحكم.
٣- الجذور الانقلابية: فقيام دولة إسرائيل وفشل الأنظمة العربية في مواجهتها، فتح الباب أمام الجيوش العربية للانقلابات العسكرية التي كانت تسمى الثورات، وهي الظاهرة التي انتشرت في العراق ومصر وسوريا والجزائر.
كما تشير إلى مجموعة من الاستراتيجيات التي يتبعها المدنيون لتحقيق السيطرة المدنية، والتي تتمثل في:
- تمدين العسكريين، بحيث يتم وضع برامج حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدنى، من أجل إحداث تحول إيجابي في ثقافة وعقيدة العسكريين نحو سيطرة المدنيين.
- عسكرة المدنيين، بحيث يتم تدريب بعض السياسيين والبرلمانيين على الشئون العسكرية للحصول على الخبرة التامة في الرقابة على أعمال المؤسسة العسكرية.
- اتخاذ خطوات رئيسية تعمل على تقليل النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية دون التأثير في استقرارها ومصالحها الجوهرية، مثل: إحالة بعض القادة إلى المعاش، مع ضرورة اختيار الوقت المناسب لذلك، والذي تكون فيه شرعية الحكم المدنى وقوته في ذروتها.
- أثبتت تجارب التحول الديمقراطى في شرق أوروبا أن الدول التي أخذت بالنظم البرلمانية كانت أكثر نجاحًا من الدول التي أخذت بالنظم الرئاسية في وضع رقابة مستقرة ومتوازنة على المؤسسة العسكرية.
وتشير إلى مجموعة من الطرق التي تمنع حدوث الانقلابات العسكرية تتمثل في:
١- التوازن، بحيث يسعى النظام القائم إلى بناء قوات أمن منافسة، وعادة هي الشرطة، فقد يتم ترك القوات المسلحة فقيرة التسليح وضعيفة التمويل، وعلى النقيض من ذلك، تغدق الموارد على الشرطة والجماعات شبه العسكرية، التي تعمل كحراس للنظام.
٢- تعزيز المصالح المادية للنخبة العسكرية، حيث يتم السماح لها بالانخراط في الأنشطة الاقتصادية، وتكوين الشراكات مع رأس المال الخاص، ما يعنى استفادة هذه النخبة من النظام القائم من عمولات وممتلكات مالية.
٣- تعزيز الكره المشترك، من خلال تعزيز التصورات بالتهديدات الخارجية أو الداخلية، خاصة في حالة تصور أن الفراغ الناجم من سقوط النظام سيشغله آخر مكروه.

٢٦ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

هناك من يرى أن الماضي السياسي للجيش لا يرتبط فقط بفترة الاستقلال ولا بالممارسات السياسية لجيش التحرير أثناء الثورة، بل إنه يستمد جذوره من إرث الدولة العثمانية التي كان من تقاليدها «فتح الباب أمام النخب العسكرية للتدخل في الشئون السياسية وممارسة السلطة»[٢٧]، ووجه بعض الباحثين نقدًا شديدًا لاستخدام الشرعية التاريخية كمبرر لتدخل الجيش؛ لما رأوه مبالغةً غير مبررة في ربط هذه الشرعية وقصرها حصرًا على النضال المسلح؛ بحيث جرى التركيز على فكرة أن الجيش هو الذي حرّر البلاد، دون أي تمييز بين جيش الداخل الذي اكتوى بنار الحرب ودفع الثمن غاليًا، وجيش الحدود الذي كانت قياداته تناور للاستفادة من تضحيات جيش الداخل.

هذا بالإضافة إلى مسعى كثير من العسكريين الفارين من الجيش الفرنسي الذين كان هدفهم واضحًا منذ البداية في اتجاه النفاذ إلى مؤسسات الثورة، وبخاصة مؤسسة الجيش، وعندما فشلت محاولتهم مع «كريم بلقاسم» الوزير المسئول عن الجيش، اتجهوا لعرض خدماتهم على المسئول الجديد الذي نصّب رئيسًا لهيئة الأركان العامة «هوارى بومدين»؛ بحيث منحهم امتياز النفاذ إلى مراكز متقدمة في مختلف مصالح جيش الحدود، ومنحهم بذلك الغطاء والشرعية التي كانوا يبحثون عنها لينفذوا بالتدريج عبر الترقيات إلى مناصب قيادية متقدمة في الجيش الوطني الشعبي مستقبلًا، مقابل مشاركتهم في تسهيل السيطرة على السلطة لمصلحة التحالف البنبلي، كما تم محو الدور الكبير للنشاط السياسي والدبلوماسي في تحرير الجزائر، بحيث تم التركيز على الجانب العسكري للثورة دون الإشارة إلى أية جهود سياسية[٢٨].

٢- التركيبة النوعية للجيش:

تمثلت التركيبة النوعية للجيش الجزائري عند وقف المسار الانتخابي عام ١٩٩١ في ثلاث فئات أساسية:

الفئة الأولى: تُعرف بضباط جيش التحرير الوطني، وهم المجاهدون الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية، ومنهم من تحصل على تأهيل في إحدى الكليات الحربية العربية أو السوفيتية، وقد اختاروا الاستمرار في الحياة العسكرية عقب الاستقلال وشغلوا مراكز مهمة في قيادة المؤسسة العسكرية.

وكان هذا الجيل إلى بداية الثمانينيات ممسكًا بمراكز القرار في المؤسسة العسكرية وما يعاب على هذه الفئة هو اهتمامها المفرط بالشئون السياسية؛ وذلك راجع إلى كونها التحقت بجيش التحرير بهدف تحرير البلاد لا بهدف امتهان الحياة العسكرية.

٢٧ عروس ميلود: **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (١٩٩٠- ٢٠٠٦) مقترب تحليلي تقييمي**، مرجع سابق.

٢٨ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

الفئة الثانية: وتضم ما يُسمى بضباط الجيش الفرنسي، وهم الضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات والتحقوا بالثورة بين ١٩٥٨ و١٩٦١ وقُدِّر عددهم عشية الاستقلال بـ٢٠٠ ضابط، دافع وزير الدفاع «هواري بومدين» عن وجودهم في الجيش خلال مؤتمر جبهة التحرير سنة ١٩٦٤ عندما ارتفعت الأصوات المطالبة بتطهير الجيش، بحجة افتقاد الجيش لخبراتهم، وأكَّد أن مهمة هؤلاء الضباط تقنية بالدرجة الأولى، وأنه لا يرى فرقًا بين موزع بريد أو موظف عمل مع فرنسا[٢٩].

الفئة الثالثة: يمثِّلها الجيل الشاب من الضباط الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال والذين لم يشاركوا في الثورة بسبب صغر سنهم، وأهم ما يميز هذا الجيل أنه لم يعتمد في ترقيته على شرف الشرعية الثورية، وإنما على كفاءته المهنية ومدى استيعابه للعلوم العسكرية وتفوقه فيها، وهو بعيد إلى حد ما عن الصراعات السياسية[٣٠].

ولعل هذا التنوع يُعدَّ عاملًا في قبول بعض الأوساط الشعبية والسياسية والفكرية والثقافية لممارسة أدوار سياسية من قِبل الجيش؛ حيث تتكون تركيبة الجيش الجزائري من فئات نوعية من المجتمع.

٣- الشرعية المؤسسية:

وهي الشرعية التي اتخذت شكلين:

الأول: إنشاء مؤسسات ديمقراطية، وإن اقتصرت على الشكل دون المضمون، فقد حاول «بومدين» أن يظهر نظامه بمظهر الشرعية المؤسساتية بعد أن قام بتنظيم انتخابات بلدية ورئاسية ثم تشريعية[٣١].

والثاني: التحالف مع بعض القوى المدنية، فعند إعلان نتائج الاقتراع التشريعي في عام ١٩٩١، باشرت الطبقة السياسية المحسوبة على التيار الديمقراطي حملةً من الدعاية والتحريض ضد الحزب الفائز، أعقبها تأسيس ما سُمي بـ«لجنة إنقاذ الجزائر» التي دعت بمعية بعض الأحزاب السياسية إلى تدخّل الجيش بغية الحفاظ على الجمهورية، وإلغاء المسار الانتخابي؛ لأنّه سيؤدي في حال استكماله إلى الإضرار بالطابع الجمهوري للدولة وتكوين دولة ثيوقراطية[٣٢]، وهي الدعوات التي وفرت الغطاء الشعبي للجيش من أجل إيقاف المسار الانتخابي.

٤- التأثير الخارجي:

يلعب العامل الخارجي دورًا كبيرًا في التأثير على النظام الجزائري، وهو ما ظهر في تبني الجزائر

٢٩ المرجع السابق.

٣٠ المرجع السابق.

٣١ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

٣٢ المرجع السابق.

الاشتراكية، والاعتماد على نظام الحزب الواحد أسوةً بالنظام السوفيتي، ومع قرب انهيار الاتحاد السوفيتي وتمدد المد الليبرالي؛ لجأت الجزائر إلى النظام الليبرالي بعد أزمة أكتوبر ١٩٨٨، التي تمثلت في تبني مجموعة من السياسات الإصلاحية في المجالين السياسي والاقتصادي (خصوصا وأن الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا قد وضعت شروطًا من أجل الحصول على المساعدات والدعم متمثلة في تبني النظام الديمقراطي الذي يسمح بالتعددية الحزبية والتوجه نحو اقتصاد السوق)[٣٣]، كما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصورة كبيرة على الخارج، فكان تراجع أسعار النفط في السوق العالمية بدءًا من سنة ١٩٨٦ سببًا في أزمة أكتوبر ١٩٨٨، مما انعكس على طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ذات الاقتصاد الريعي القائم بالأساس على مداخيل بيع النفط[٣٤].

وتلعب فرنسا دورًا كبيرًا داخل النظام السياسي الجزائري، فالجزائر كانت إحدى المستعمرات الفرنسية، وعندما أجبرت فرنسا على منح الاستقلال للجزائر، عملت فرنسا على اختراق جيش التحرير والسيطرة عليه من خلال تنظيم عمليات فرار لجزائريين في الجيش الفرنسي للهروب والانضمام إلى جيش التحرير خلال عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨؛ مما أدى إلى وقوع صراعات بين الضباط المجاهدين والضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وإن كان ذلك لا ينفي أن كثيرًا من الفارين هربوا وانضموا إلى جيش التحرير بنيات صادقة للدفاع عن حرية الجزائر[٣٥].

وفي بداية التسعينيات، وقت حدوث الانقلاب على المسار الانتخابي، كانت قيادة الجيش الجزائري مشكَّلة في أغلبيتها من الضباط السابقين للجيش الفرنسي، وقد سمحت سياسات «الشاذلي بن جديد» لهم بالارتقاء إلى أعلى هرم القيادة العسكرية، والتحاق وزير الدفاع الجنرال «خالد نزار» الذي بدأ حياته كضابط في الجيش الفرنسي بقوات جيش التحرير الوطني عام ١٩٥٨ مثال على تلك السياسات، ما يعني أنه من بين من اتخذوا قرار الانقلاب على الانتخابات التي فاز فيها الإسلاميون، ولعله ليس صدفة أن الجيش الفرنسي الذي كانوا أعضاء فيه سابقًا، قد قام بتجربة مشابهة في فرنسا سنة ١٩٥٨، حين تمرد ضد النظام ونصّب «ديغول» رئيسًا للدولة[٣٦].

وعندما كانت الانتخابات عام ١٩٩١ تسير لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كانت الأوساط السياسية في فرنسا تدعو بصورة كبيرة لتدخل الجيش لوقف المسار الانتخابي، كما ساعدت وزارة الداخلية الفرنسية في وضع القانون الانتخابي الذي هدف إلى تعديل الدوائر الانتخابية حتى تكون النتائج في صالح جبهة التحرير

٣٣ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

٣٤ منصور لخضاري: «الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (١٩٩٢ – ١٩٨٨)»، **مجلة المستقبل العربي**، الدوحة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦٥، نوفمبر ٢٠١٧.

٣٥ إسراء أحمد إسماعيل: العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، مرجع سابق.

٣٦ عروس ميلود: **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (١٩٩٠– ٢٠٠٦) مقترب تحليلي تقييمي**، مرجع سابق.

الوطني، وبعد إيقاف المسار الانتخابي وتصاعد الحرب بين الجبهة والجيش، قامت فرنسا بتزويد قوات الجيش والأمن الجزائري بأسلحة ومعدات تقدر بـ ١٠٠ مليون للسيطرة على الوضع الأمني، كما قامت صحفها بالتصعيد ضد جبهة الإنقاذ، وتوسطت لدى مؤسسات التمويل الدولية لإعادة جدولة جزء من ديون الجزائر.

ويرى البعض أنه قد حدث تآمر دولي على الجزائر في أحداث أكتوبر ١٩٨٨ ثم الحرب الأهلية (١٩٩١ – ٢٠٠١)؛ نتيجة سعي الجزائر إلى إنشاء اتحادٍ مغاربي يضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، حيث إن هذا الاتحاد سيؤثر بالسلب على العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول المتآمرة[٣٧]، بل إن بعض الباحثين اتهم إسرائيل بالتدخل في أحداث أكتوبر ١٩٨٨ وذلك منذ استضافة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي تمكَّن بفضل الجزائر من الخروج بقيادة موحدة وأقوى من أي وقت مضى بعدما كانت إسرائيل تراهن على دفن منظمة التحرير الفلسطينية؛ لذا فقد تآمرت إسرائيل على الجزائر[٣٨].

وتسعى فرنسا حاليًّا إلى الحصول على دعم الجيش الجزائري لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل، فرغم الموانع الدستورية التي تمنع أن تكون الجزائر قاعدة انطلاق لأية عمليات عسكرية لقوة أجنبية ضد دولة أجنبية، فقد قدمت الجزائر دعمًا للقوات الفرنسية خلال عملية «سرفال» التي نفذتها فرنسا نهاية العام ٢٠١٢ ضد التنظيمات الإرهابية التي اجتاحت مدن شمال مالي، فقد كشف وزير الدفاع الفرنسي حينها، «جان إيف لودريان»، أن الجزائر فتحت مجالها الجوي للطائرات العسكرية الفرنسية التي كانت تقوم بعمليات قتالية في شمال مالي، وعلى الرغم من اعتذار الجزائر عن المشاركة في القوة العسكرية التي شكلتها «مجموعة ٥ للساحل»[٣٩] بقيادة فرنسية لتنفيذ عمليات عسكرية مباشرة ضد المجموعات الإرهابية التي تنشط في منطقة الساحل، إلا أنها ساهمت بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار لدول الساحل لمكافحة الإرهاب على شكل دعم عسكري ولوجيستي[٤٠].

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فقد زاد التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حيث زودت الجزائر بأجهزة وأنظمة رادار متطورة من أجل مكافحة الإرهاب[٤١]، وزاد التعاون بينهما بعد انتشار تنظيم القاعدة وداعش في الساحل الإفريقي وبلاد المغرب العربي

---

٣٧ عبد الحق فكرون: **أزمة القيادة في العالم العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص١٦٩–١٧٠.

٣٨ المرجع السابق.

٣٩ مجموعة شُكّلت في أواخر نوفمبر ٢٠١٧ خلال القمة الإفريقية الأوروبية التي عُقدت في ساحل العاج، وتضم القوة العسكرية: مالي، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وتعمل بالتنسيق مع القوات الفرنسية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي (مينوسما).

٤٠ عثمان لحياني: «الجزائر وفرنسا ودول الساحل ... لا قتال خارج الحدود»، العربي الجديد، (http://cutt.us/59t7r)، تاريخ النشر: ١٣ ديسمبر ٢٠١٧.

٤١ عميرة محمد أيوب ومالكي رتيبة: تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (١٩٩٩–٢٠٠٩)، مرجع سابق.

خصوصا في ليبيا، وإن كان التعاون بينهما يركز بصورة كبيرة على التعاون المخابراتي وتبادل المعلومات، فقد قدمت السلطات الجزائرية لواشنطن قائمتين بأكثر من ألف مشتبه فيه ذي علاقة بالتنظيمات الإرهابية من الموجودين داخل الأراضي الأمريكية والأوروبية.

كما قامت أمريكا، من خلال القيادة الإفريقية للجيش (أفريكوم) بدعم قدرات وحدات الجيش الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، والتي تركز على دعم قدرات التحليل والوقاية من العمليات الإرهابية، لا سيّما تلك التي تستخدم المتفجرات التقليدية.

هذا إلى جانب دعم الولايات المتحدة للحلول السلمية والسياسية للنزاعات في المنطقة بقيادة الجزائر، خصوصا في مالي وليبيا، وهو ما تمثل في دعم واشنطن والمجتمع الدولي للوساطة الجزائرية لحل الأزمة السياسية في شمال مالي، وإقامة حوار شامل في الصخيرات بين الأطراف الليبية لإنهاء حالة الفوضى والانقسام[٤٢].

موقف السلطة من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية:

يرجع تدخل الجيش في السياسة الجزائرية بصورة كبيرة إلى ضعف السياسيين أنفسهم، ففي عهد الرئيس «بومدين» تحوّل السياسيون إلى مجرد موظفين لدى العسكريين، وترسخ في السياسي انتظار إشارة العسكري، مما أثَّر سلبًا فيما بعد في العمل السياسي بشكل عام في الجزائر، كما أن جبهة التحرير الوطني تحولت إلى مجرد بوق يروج لسياسات «بومدين»، وقد عبَّر المؤرخ «محمد حربي» عن ذلك بقوله: "إن «بومدين» قد حوَّل الحزب إلى باخرة راسية لا يجب لها أن تتحرك، كما لا يجب عليها أن تغرق"[٤٣]، ومنذ ذلك الحين أصبح للعسكريين اليد العليا والكلمة الحاسمة في السياسة الجزائرية، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود صراع بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، ومحاولة القيادات السياسية تقليلَ النفوذ العسكري، ويمكن الإشارة إلى ذلك فيما يلي:

(١) مرحلة ما قبل «بوتفليقة»:

١. «عبان رمضان»، وعمل على التأكيد على مبدأ أولوية السياسي على العسكري؛ من أجل إضفاء صبغة سياسية على الثورة من خلال إدخال مجموعة من السياسيين إلى جبهة التحرير الوطني، مما أدى إلى نشوب خلاف بينه وبين بعض العسكريين، مثل: «كريم بلقاسم»، و«لخضر بن طوبال»، و«عبد الحفيظ بوصوف»،

٤٢ حكيم غريب: «التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان»، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، (http://cutt.us/YWnJc)، تاريخ النشر: ٢٧ مارس ٢٠١٧.

٤٣ رابح لونيسي: «علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة»، مرجع سابق.

وهو الخلاف الذي أدى إلى اغتيال «عبان رمضان» في المغرب ديسمبر ١٩٥٧ [٤٤].

٢. «أحمد بن بلة»، ففي مذكرات الرئيس «الشاذلي بن جديد»، أشار إلى أن سبب انقلاب «بومدين» على «بن بلة» عام ١٩٦٥ تمثلت في محاولة «بن بلة» إنشاء ميليشيات عسكرية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، وسعيه إلى إقصاء «بومدين» من قيادة الجيش، فيقول «بن جديد»: "إن «بن بلة» انتهز سفر «بومدين» إلى موسكو ليعلن في مهرجان شعبي عن تعيين «الطاهر زبيري» قائدًا لهيئة الأركان العامة دون استشارة وزير دفاعه «بومدين»، وكان هذا التعيين استفزازًا سافرًا لـ«بومدين» الذي فسر الأمر على أنه إنذار لاستخلاف «الزبيري» له على رأس وزارة الدفاع، كما أقدم الرئيس أيضًا على خطوة خطيرة وهي تكوين ميليشيات تخضع له مباشرة، وكان ذلك بالنسبة إلينا نحن الضباط، تحديا ما بعد تحد، فلم يكن معقولًا القبول بوجود قوة مسلحة موازية خارج رقابة الجيش ونسكت عن تجاوزاتها وتعديها على الحريات الفردية وممتلكات الأشخاص"[٤٥].

ويمضي «بن جديد» ليشير إلى أن «بن بلة» حاول التخلص أيضًا من الوزراء الموالين لـ«بومدين»، قائلًا: "دفع الرئيس «أحمد مدغري» إلى التنحي من وزارة الداخلية و«قايد أحمد» من وزارة السياحة، وقلَّص صلاحيات «الشريف بلقاسم» في وزارة التوجيه الوطني، وكانت القطرة التي أفاضت الكأس هي إقدام «بن بلة» على تنحية «عبد العزيز بوتفليقة» من وزارة الخارجية، مستغلًا غياب «بومدين» الذي كان في القاهرة لتمثيل الجزائر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية لمساندة القضية الفلسطينية"[٤٦]، ومن ثم فإن «بن بلة» كان لديه وعي بمدى قوة النفوذ السياسي للجيش التي تمثلت في قيادة الأركان ورئيسها «بومدين»، ولذلك فقد حاول تقليل هذا النفوذ من خلال إنشاء ميليشيات عسكرية تابعة له، والتخلص من الوزراء المؤيدين لـ«بومدين»، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، وأدت إلى انقلاب «بومدين» عليه.

٣. «الشاذلي بن جديد»، حدث خلاف بين الرئيس «بن جديد» وقادة الجيش نتيجة سعي «بن جديد» إلى زيادة قوة المؤسسة التنفيذية وبسط سيطرته عليها من خلال استحداث منصب الوزير الأول، وبالتوازي مع ذلك أدخل تغييرات واضحةً على الهيراركية العسكرية من خلال استحداث رتبة جنرال، كما عمد إلى إبعاد بعض رموز مراكز القوى داخل الجيش؛ لدعم مركزه في السلطة[٤٧]، وعمل على تقليل النفوذ السياسي للجيش من خلال إصدار دستور عام ١٩٨٩، الذي أشار إلى حظر النشاط السياسي للجيش، وتحديد مهامه في الدور

٤٤ المرجع السابق.

٤٥ باب الواب: «مذكرات الشاذلي: بن بلة كان يزرع الفتنة وبومدين ندم في آخر أيامه»، (http://cutt.us/VAI5N)، تاريخ النشر: ٢٩ أكتوبر ٢٠١٢.

٤٦ المرجع السابق.

٤٧ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

الطبيعي له في الدفاع عن الوطن وحماية الحدود[٤٨]، لينتهي الأمر في بداية عام ١٩٩٢ بإرغام «الشاذلي بن جديد» من قِبل المؤسسة العسكرية على الاستقالة.

٤. «محمد بوضياف»، الذي استنجد به الجيش بعد أزمة إلغاء المسار الانتخابي ١٩٩١، وكان «بوضياف» يمثل خيارًا مناسبًا للجيش؛ لما يتمتع به من شرعية تاريخية كونه واحدًا من مؤسسي جبهة التحرير الوطني، إلا أن خلافًا قد نشب بينه وبين قادة الجيش تمثَّل في قطع مقاطع كثيرة من خطبه الحماسية التي يبثها التلفزيون، وحينما كثر إزعاجه؛ اغتيل على يد أحد حراسه[٤٩].

٥. أوصل الجيش اللواء «اليمين زروال» إلى السلطة سنة ١٩٩٤، وقد حدث خلاف بين «زروال» وقادة الجيش تمثَّل في شن حملة غير مباشرة عليه من خلال اتهام مساعده الأول الجنرال «محمد بتشين» بالفساد، واشتدت الحملة على رئيس حكومته الذي انقلب عليه «أحمد أويحي»، كما مسَّت هذه الحملة وزير إعلامه والناطق الرسمي باسم الحكومة «حبيب حمراوي شوقي»؛ ما أجبر «زروال» على تقديم استقالته[٥٠].

ويتضح مما سبق أن الجيش رغم امتلاكه الكلمة العليا في اختيار رئيس الجمهورية؛ إلا أنهم حاولوا ممارسة سلطاتهم بعيدًا عن النفوذ العسكري، لكن حين يشعر العسكريون بأن رؤساء الجمهورية يسعون إلى ممارسة سلطاتهم بشكل يتعارض مع مصالح المؤسسة العسكرية؛ فإنهم يتخلصون منهم سواء بإجبارهم على الاستقالة أو حتى باغتيالهم.

(٢) خطوات «بوتفليقة» للحد من هيمنة الجيش:

يُدرك «بوتفليقة» مدى النفوذ السياسي للجيش، والذي وصل إلى اختياره نفسه رئيسًا للبلاد؛ حيث عرضت المؤسسة العسكرية عليه رئاسة البلاد أثناء التحضير لندوة الوفاق الوطني الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٥- ٢٦ يناير ١٩٩٤، لكن تراجع الجيش بعد ذلك عن هذه الفكرة[٥١]، وسرعان ما عاد إليها فاختير «بوتفليقة» رئيسًا للبلاد عام ١٩٩٩، ويرجع اختيار الجيش لـ«بوتفليقة» في هذا التوقيت إلى الضغوط الدولية بخصوص مذابح خريف ١٩٩٧، فقد ازدادت المطالبة الخارجية بإيجاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة، وحلّت بالجزائر بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي عام ١٩٩٨، فضلًا عن تحرّك العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والمجازر التي ارتكبت في الجزائر، وتوجيهها أصابع الاتهام للمؤسسة العسكرية، مطالبةً في الوقت نفسه بمثول بعض قياداتها أمام

٤٨ عميرة محمد أيوب ومالكي رتيبة: تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (١٩٩٩-٢٠٠٩)، مرجع سابق.

٤٩ رياض الصيداوي: «لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلا في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة؟»، الحوار المتمدن، (http://cutt.us/fxefP)، العدد ٢٧١٦، تاريخ النشر: ٢٣ يوليو ٢٠٠٩.

٥٠ المرجع السابق.

٥١ محمد بوضياف: «النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الدوحة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩، شتاء ٢٠١١.

المحكمة الجنائية الدولية، كما قامت فرنسا بالضغط على السلطة العسكرية منذ اختطاف الطائرة الفرنسية Airbus سنة ١٩٩٤ من مطار الجزائر، ولذا يُعَد تنصيب «بوتفليقة» رئيسًا للجمهورية الخيار الأمثل[٥٢]؛ نظرًا لعلاقاته الخارجية القوية التي اكتسبها إبان عمله وزيرًا للخارجية في عهد حكومة الرئيس «هواري بومدين».

ورغم ذلك فقد عمل «بوتفليقة» منذ اعتلى سدة الحكم عام ١٩٩١ على إحكام سيطرته على الجهاز التنفيذي ومركز صنع القرار، الذي كان يسيطر عليه العسكريون، وكان شعاره في ذلك: «لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس»، وعمل على تحقيق ذلك من خلال:

١. الشرعية التاريخية عسكريًّا: حيث يعد «بوتفليقة» أحد الرجال المحسوبين على الرئيس الراحل «هواري بومدين» في الفترة التي حكم فيها البلاد، كما عيّن بعد الاستقلال مباشرة عام ١٩٦٢ كعضو في أول مجلس تأسيسي وطني، ثم تولّى وزارة الشباب والرياضة والسّياحة وهو في سن الخامسة والعشرين من العمر في حكومة الرئيس الأول «أحمد بن بلة»، وتعاون مع رجال مخابرات الثّورة في الإطاحة بالرئيس «بن بلة» في ١٩ يونيو ١٩٦٥، ليصبح وزيرًا للخارجية وقائدًا للدبلوماسية الجزائرية في حكومة الرئيس الراحل «بومدين»[٥٣].

وبعد وفاة «بومدين» مباشرة، كان مرشحًا إلى جانب «محمد الصالح اليحياوي» لخلافة «بومدين»، لكن الجيش – وهو ما لم يتوقعه أحد – عيَّن «الشاذلي بن جديد» رئيسًا للجمهورية على اعتبار أنه الضابط الأكبر سنًّا والأعلى رتبة[٥٤]، ثم استقر «بوتفليقة» بعد ذلك في دول أوروبية وخليجية لعقدين من الزمن مما

٥٢ فوزية قاسي وعربي بومدين، «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري»، مرجع سابق.
تشير هذه الدراسة «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر» إلى أن أهم أسباب اختيار الجيش لبوتفليقة تتمثل في معاناة السلطة العسكرية الجزائرية من الضغوط الدولية بخصوص مذابح خريف ١٩٩٧، وتوجيه أصابع الاتهام للمؤسسة العسكرية وتحميلها مسئولية تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، والمطالبة بمثول بعض قياداتها أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومن هذا الجانب، فإنّ تنصيب بوتفليقة رئيسًا للجمهورية، يتلاءم مع التقاليد العسكرية المتمثلة باستخدام المدنيين واجهةً بالنسبة إليهم، وبوصفه وزيرَ الخارجية سابقًا والأكثر فعالية، شكّل بوتفليقة الخيار المثالي.
كما تشير إلى محاولات بوتفليقة في السيطرة على المؤسسة العسكرية من خلال سعيه إلى السيطرة على السلطة التنفيذية التي كانت تخضع لسيطرة العسكريين من خلال تعيين وزيرين داعمين له في أهم الوزارات الحكومية (الطاقة والداخلية)، إلا أن الجيش ما زال له دور كبير في السياسة من خلال رفض المرشح الذي طرحه بوتفليقة على رأس وزارة الدفاع. كما أنه لم يتمكن من تشكيل حكومته بحسب رغبته، فالحكومة تشكّلت في ديسمبر ١٩٩٩، أي بعد انتخابه رئيسًا بتسعة أشهر.
وتشير الدراسة إلى أن من أسباب نجاح بوتفليقة في الحصول على ثقة الجيش، التي مكنته من تقليل التدخل السياسي للجيش في الحياة السياسية، قيامه بالقضاء إلى حدٍ كبير على المنظمة الرئيسة التي قادت تمرّد التسعينيات – الجماعة الإسلامية للإنقاذ – وجرت استعادة الأمن في معظم أرجاء البلاد، كما نجح في كسر العزلة التي كانت الجزائر تعانيها منذ ١٩٩٤؛ حيث قاد بوتفليقة عودتها إلى الساحة الدولية.
وعلى الرغم من افتقاد بوتفليقة لدعم سياسي حزبي موثوق لمواقفه يمكنه الاعتماد عليه إلا أنه اعتمد على قواتٍ من خارج النظام الحزبي، مثل: التلفزيون الذي تسيطر عليه الدولة والإذاعة، والجمعيات التطوعية المختلفة، والجماعات الصوفية التي تودَّد بوتفليقة إليها علنًا من خلال حملة إعادة انتخابه.
وفي المقابل، فإنّ الجيش الجزائري واجه ضغوطات إقليمية؛ فالسياق الدولي والإقليمي المتعلق أساسًا بالحراك العربي ٢٠١١ والأزمة في الساحل الإفريقي ٢٠١٢ وإفرازاتهما الأمنية، لا تسمح للجيش الجزائري بالتفرغ أكثر للمسائل الداخلية في محاولة منه لاحتواء هذه التهديدات حفاظًا على الأمن القومي الجزائري في ظل اتساع الحدود وميوعتها.

٥٣ المرجع السابق.

٥٤ رياض الصيداوي: «لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلا في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء

جعله شخصًا مقبولًا لدى الأوساط الأجنبية فيما بعد، ومن ثمَّ امتلك «بوتفليقة» الشرعية التاريخية التي ما زالت تُعدّ الرأسمال الرمزي الأكبر الذي يمكن من خلاله قيادة الجزائر، كما أن ارتباط اسمه بالعصر الذهبي الذي عاشته الجزائر أثناء فترة حكم «بومدين» في النصف الثاني من الستينيات والسبعينيات يُمثِّل سببًا آخر في قوة الرصيد الشعبي لـ«بوتفليقة»، فالجزائريون يكنون لهذا العهد احترامًا خاصًّا وحنينًا عظيمًا[٥٥].

٢. اللعب على وتر المصالحة: أدى إلغاء المسار الانتخابي عام ١٩٩١ إلى اشتعال الصراع المسلح بين «الحركة الإسلامية المسلحة» و«الجيش الإسلامي للإنقاذ» و«الجماعة الإسلامية المسلحة» و«الجماعة السلفية للدعوة والقتال» من جانب، وبين الجيش الجزائري والقوات الأمنية من جانب آخر، وطالت هذه الصراعات المدنيين؛ حيث ارتكبت مذابح جماعية بحق المدنيين في يوليو وأغسطس وديسمبر من سنة ١٩٩٧، وفي يناير ١٩٩٨، ورغم أن الحكومة وجَّهت أصابع الاتهام إلى الإسلاميين إلا أن قوات الأمن الجزائرية ظلت المشتبه به الأول في تلك المذابح، وأدت تلك الصراعات إلى خسائر هائلة تُقدَّر بنحو ١٥٠ ألف قتيل، وبين ٧ و١٠ آلاف مفقود ومليون مشرد، وأضرار في البنية التحتية قُدِّرت بنحو ٢٠ مليار دولار[٥٦].

فعمل «بوتفليقة» على استعادة الاستقرار في البلاد وتحقيق المصالحة بين الجيش والجماعات الإسلامية المسلحة، وهو ما تمثَّل في قانون «الوئام المدني»، وهو القانون الذي تمت تزكيته عبر الهيئات التشريعية، وتحصينه بإرادة شعبية من خلال عرضه على الاستفتاء الشعبي؛ إذ حظي بتأييد أكثر من ٨٥ ٪ من أصوات الناخبين، وقد تمكَّن القانون – وإن لم يقض على ظاهرة العنف نهائيًّا حيث استمرت أعمال القتل والتخريب – من أن يُدخل الدولة والمجتمع في مرحلة جديدة بدت فيها ملامح السلم والتعايش أكثر وضوحًا[٥٧]، ويمكن القول إن بوتفليقة نجح بصورة كبيرة في القضاء على التهديد الأكبر للجيش، إلى جانب حصوله على مزيد من الدعم الشعبي، ويرى الكثيرون أن الهدف من القانون كان إكساب «بوتفليقة» للشرعية والدعم الشعبي، خصوصا وأنه وصل إلى كرسي الرئاسة منقوص الشرعية بعد انسحاب جميع المرشحين الآخرين، لتأكدهم من تزوير الجيش الانتخابات لمصلحته[٥٨].

كما عكست أجندة المصالحة الوطنية استراتيجية من جانب بوتفليقة لانتقاء جناحَي النظام الإسلاموي والأمازيغي، وذلك من خلال الإبقاء على حركة مجتمع السلم ذات التوجه الإسلاموي داخل الحكومات المتعاقبة، والاعتراف باللغة الأمازيغية لغة وطنية في التعديل الدستوري الذي أُجري في أبريل ٢٠٠٢ [٥٩].

بسرعة؟»، مرجع سابق.

٥٥ مرجع سابق.

٥٦ رشيد تلمساني: «الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية»، أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، العدد ٧، يناير ٢٠٠٨. (http://cutt.us/8CDys)

٥٧ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

٥٨ المرجع السابق.

٥٩ فوزية قاسي وعربي بومدين: «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري»،

٣. السيطرة على مؤسسة الرئاسة: يتميز الصراع في الجزائر بكونه صراع مؤسسات أكثر منه صراع أيديولوجيات أو حتى أفراد، وهو ما يتجلى بصورة كبيرة في الصراع بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الجيش[٦٠]، وقد دأب «بوتفليقة» منذ تولية الحكم في ١٩٩١ على إحكام سيطرته على الجهاز التنفيذي وحمل شعار «لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس»، فعمل على تركيز كل السلطات في يده سواء بأدوات دستورية أو من خلال الممارسة السياسية بفرض شخصيات مقربة منه في مناصب الدولة الحساسة، وقام في بداية حكمه بتعيين وزراء مقربين له، وعلى رأسهم، «يزيد زرهوني» في وزارة الداخلية، و«شكيب خليل» على رأس وزارة الطاقة، الأوّل للحدّ من تأثير الخدمات، والثاني لنسج علاقات استراتيجية مع الإدارة الأمريكية، وقد حافظ «بوتفليقة» على استمرارهما في مناصبهما لفترة طويلة[٦١]، وفي سبتمبر ٢٠١٣ بعد فترة من عودته من رحلة علاج بفرنسا أصدر «بوتفليقة» سلسلة قرارات مهمة تضمنت إجراء تعديل حكومي كبير مسَّ وزارات سيادية كالداخلية، والخارجية، والعدل، والإعلام، جاء على رأسها أشخاص موالون له[٦٢].

كما منح شقيقه «سعيد» تسهيلات كبيرة داخل القطاع الاقتصادي ليصبح في غضون عدة سنوات أحد أباطرة الأعمال الكبار في الجزائر، وخلال فترة قصيرة، أصبحت له الكلمة الفصل في تعيين الدبلوماسيين والوزراء، بحسب جريدة «جون فريك» الفرنسية التي وصفته بـ«الرجل الذي يسيّر روزنامة الرئيس»[٦٣]، ويعد «سعيد بوتفليقة» أحد المرشحين بقوة لخلافة أخيه في الحكم.

كما ألغى «بوتفليقة» منصب رئيس الحكومة الذي كان ينازعه صلاحيات تسيير الجهاز التنفيذي، واستبدله بمنصب وزير أول مكلف فقط بتنفيذ سياسة الرئيس وله الحرية في تعيينه من خارج الأغلبية البرلمانية[٦٤]، وبذلك يكون قد سيطر بصورة كبيرة على مؤسسة الرئاسة التي ظل الجيش مسيطرًا عليها لفترة طويلة.

مرجع سابق.

٦٠ رياض الصيداوي: «لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلا في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة؟»، مرجع سابق.

٦١ فوزية قاسي وعربي بومدين: «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري»، مرجع سابق.

٦٢ وتمثلت أبرز التغييرات في تعيين «الطيب بلعيز» الرئيس السابق للمجلس الدستوري وزيرًا للداخلية، و«الطيب لوح» وزير العمل السابق وزيرًا للعدل، فيما عُيّن «رمطان لعمامرة» المفوض السابق للسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي وزيرًا للخارجية، إلى جانب تغييرات أخرى في سلك محافظي الولايات.
للمزيد انظر:
محمد بوزانة: «التعديل الوزاري في الجزائر.. الخفايا والرسائل المبطنة»، الحرة، (http://cutt.us/wbAHP)، تاريخ النشر: ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣.

٦٣ محمد جمال الدين: «صراع العروش الجزائري.. من يقطف الثمرة؟»، ميدان، (http://cutt.us/RIGz7)، تاريخ النشر: ١٣ نوفمبر ٢٠١٨.

٦٤ المرجع السابق.

٤. عقد تحالفات مع مراكز القوى المختلفة داخل الجيش: فقد عمل «بوتفليقة» على التحالف مع جهاز المخابرات بقيادة الفريق «محمد مدين» المدعو «توفيق»، وكان «بوتفليقة» يهدف من هذا التحالف إلى مواجهة النفوذ الكبير لقيادة الأركان في الجيش الجزائري تحت إمرة الفريق «محمد العماري»، خصوصا في ظل اعتراض الفريق «محمد العماري» على رغبة «بوتفليقة» في الحصول على عهدة رئاسية ثانية عام ٢٠٠٤ مفضلًا عليه رئيس الحكومة الأسبق «علي بن فليس»[٦٥].

ويبدو أن «بوتفليقة» قد نجح إلى حدٍ ما في مسعاه بإضعاف قيادة الأركان، عندما أحلّ بالتدريج ضباطًا موالين له محل الضباط الكبار، ففي أغسطس ٢٠٠٤ أجبر «بوتفليقة» الجنرال «محمد العماري» – المحسوب على التيار الاستئصالي، الذى كان يرفض التفاوض مع المسلحين باعتبارهم إرهابيين يجب استئصالهم، والذي اعترض على رغبة «بوتفليقة» في الحصول على عهدة رئاسية ثانية مفضلًا عليه «بن فليس» – على الاستقالة بوصفه رئيسًا للأركان، ليعيّن مكانه حليفه وصديقه «أحمد صلاح قايد»[٦٦]، كما أحال حوالي ٨٠٠ ضابط إلى التقاعد، وبهذه الإجراءات تخلَّص من معارضيه داخل المؤسسة العسكرية[٦٧].

وتوالت التغييرات التي قام بها «بوتفليقة» في قيادة المؤسسة العسكرية والتي تم بموجبها إخراج كثير مما يسمى بـ«ضباط الجيش الفرنسي»، وهم الضباط الذين عملوا في الجيش الفرنسي أثناء حرب التحرير الوطني (١٩٥٤–١٩٦٢) ولم يلتحقوا بالثورة إلا متأخرًا، وعُوِّض الكثير منهم بضباط الجيل الشاب، الذين تكونوا عسكريًّا في فترة الاستقلال في الأكاديميات العسكرية في بغداد والقاهرة وموسكو، والذين كانوا بعيدين إلى حد كبير عن الشأن السياسي، وهو ما أدى إلى حدوث تطور داخلي في المؤسسة العسكرية جاء لصالح الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة»[٦٨].

وفي أغسطس ٢٠١٨ وقبيل إجراء الانتخابات الرئاسية في العام التالي، قام «بوتفليقة» بإجراء أكبر عملية تغيير في قيادات الصف الأول وقادة مراكز حيوية وحساسة منذ عقود، شملت قادة المناطق العسكرية والشرطة العسكرية ومكتب التحقيقات، وهي التغييرات التي فُسِّرت بأنها من أجل تأمين ترشحه لولاية خامسة[٦٩].

٦٥ إدريس شريف: «الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية»، مركز الجزيرة للدراسات، (http://cutt.us/HvYSA)، تاريخ النشر: ٢٧ مارس ٢٠١٤.

٦٦ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

٦٧ محمد بوضياف: «النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة»، مرجع سابق.

٦٨ رياض الصيداوي: «لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلا في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة؟»، مرجع سابق.

٦٩ فقد تمّت إقالة اللواء «شريف عبد الرازق» قائد المنطقة العسكرية الرابعة ومقرها ورقلة، والتي تدخل ضمن نطاقها مسئولية حماية المنطقة النفطية الممتدة في الصحراء الجزائرية جنوبًا، و«عبد الرزاق» هو أحد أبرز صقور المؤسسة العسكرية، وعيّن خلفًا له اللواء «حسان علايمية»، كما أقيل قائد المنطقة العسكرية الثانية ومقرها وهران، غربي الجزائر، اللواء «سعيد باي» ونُصّب اللواء «مفتاح صواب» خلفًا له، وأقيل قائد المنطقة العسكرية الأولى التي تدخل ضمن نطاقها العاصمة الجزائرية، منطقة الوسط، اللواء «حبيب شنتوف ذن»، وعيّن خلفًا له اللواء «علي سيدان» كما اختير اللواء «محمد عجرود» قائدًا جديدًا للناحية العسكرية السادسة بتمنراست، جنوبي الجزائر.

كما شملت الإقالات عددًا من القيادات في المقرّ المركزي للجيش، بينهم قائد المديرية المركزية لأمن الجيش، اللواء «محمد تيرش» الذي استُبدل باللواء «بلميلود عثمان» مدير مركز التحقيقات العسكرية، وطالت التغييرات المراقب العام بوزارة الدفاع العميد «بن عتو

وبعد السيطرة على قيادة الأركان، حاول «بوتفليقة» تقليل نفوذ جهاز الاستخبارات بنفس الطريقة التي اتبعها لتقليل نفوذ قيادة الأركان، فقام هذه المرة بالتحالف مع قيادة الأركان في مواجهة جهاز المخابرات، فقُبيل انتخابات ٢٠١٤، قام بإجراء تغييرات على مستوى المخابرات العسكرية الجزائرية من خلال التحالف الذي عقده مع قائد أركان الجيش الفريق «قايد صالح» بإحالة عدد من الجنرالات إلى التقاعد، وتعيين آخرين يسبحون في فلك الرئاسة، فضلًا عن أنّه أقدم على حلّ جهاز الشرطة القضائية التابع لجهاز الاستخبارات، وإلحاق مديرية الاتصال التابعة لهذا الجهاز بقيادة أركان الجيش.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، فقد عيّن «بوتفليقة» الفريق «قايد صالح» نائبًا لوزير الدفاع (نائبه)، وأوكل إليه مهمة الإشراف على الهيئة العسكرية العليا – وهي الهيئة المخولة قانونًا بالنظر في الترقية والإحالة إلى التقاعد بالنسبة للضباط السامِين في الجيش وجهاز الاستخبارات – وهي المؤشرات التي أكّدت بوضوح التحالف القائم بين قيادة أركان الجيش والرئاسة على حساب جهاز المخابرات[٧٠].

وعلى الرغم من هذا التحالف، فقد واجه «بوتفليقة» صعوبات في كسر شوكة جهاز المخابرات؛ لما يتمتع به هذا من نفوذ واسع داخل مؤسسات الدولة، وكذلك في أوساط المجتمع المدني، وظهر ذلك في قيام جهاز الاستخبارات بالكشف عن قضايا فساد تورط فيها مقربون من الرئيس «بوتفليقة»، وهي القضايا التي أرغمت الرئيس «بوتفليقة» على التخلي عن بعض معاونيه المقربين على غرار وزير الطاقة «شكيب خليل»، ووزير الداخلية «يزيد زرهوني»، ووزير الاستثمارات «عبد الحميد تمار»[٧١].

ولذلك فقد اشتعلت الحرب بين جهاز المخابرات ومؤسسة الرئاسة وكادت أن تخلق شرخًا بين المسئولين الكبار المتحكمين في مصدر القرار السياسي لولا تدخل كبار قادة الجيش ورموزه، وبعض المسئولين الخارجيين الفرنسيين والأمريكيين والخليجيين، الذين تربطهم بالجزائر مصالح اقتصادية وأمنية مشتركة، أسفرت عن وقف الحروب الإعلامية بين الجناحين المتناحرين[٧٢]، ويبدو أن «بوتفليقة» لم ينس لجهاز الاستخبارات إحراجه له من خلال رفع قضايا الفساد ضد المقربين له؛ فقام في سبتمبر ٢٠١٥ بإبعاد قائد جهاز المخابرات الجنرال «محمد مدين» من منصبه الذي كان يتولاه منذ ١٩٨٩، والذي كان يعرف بأنه صاحب النفوذ الكبير

بومدين» الذي تم تعويضه باللواء «حاج زرهوني»، والمدير المركزي للمالية اللواء «بوجمعة بودوار»، ومدير المستخدمين في الجيش «مقداد بن زيان»، وجاءت هذه الإقالات ضمن سياق متزامن مع سلسلة من التغييرات مست جهازي الدرك وجهاز الأمن العام منذ نهاية شهر يونيو الماضي، بعد إقالة الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة» قائد جهاز الدرك اللواء «مناد نوبة»، وقائد جهاز الأمن العام اللواء «عبد الغني هامل»، وقائد جهاز الاستخبارات التابعة للشرطة «نور الدين راشدي».
للمزيد انظر: عثمان لحياني: «الجزائر: إقالات عسكرية بأبعاد سياسية قبل استحقاق ٢٠١٩»، مرجع سابق.

٧٠ فوزية قاسي وعربي بومدين: «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري»، مرجع سابق.

٧١ إدريس شريف: «الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية»، مرجع سابق.

٧٢ الحسين هداري: «النظام الجزائري وما بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة»، رأي اليوم، (http://cutt.us/4R0hz)، تاريخ النشر: ١٨ نوفمبر ٢٠١٤.

في إدارة شئون البلاد إلى حد التغول على المؤسسات السياسية[٧٣]، وعيّن اللواء «بشير طرطاق» مكانه، وهو أحد مستشاري «بوتفليقة» للشئون الأمنية[٧٤]، وأصدر قرارًا بحل جهاز الاستخبارات في ٢٥ يناير ٢٠١٦ وتشكيل مديرية للمصالح الأمنية تُلحق برئاسة الجمهورية بدلًا من وزارة الدفاع، ويكون «بوتفليقة» بذلك قد أكمل سيطرته على جهاز المخابرات[٧٥].

٥. اكتساب ثقة الجيش: فلم يُخفِ «بوتفليقة» أنه مرشح الجيش، وأكَّد على كونه يُكنّ الكثير من الاحترام لهذه المؤسسة التي تكبدت الكثير من التضحيات لتبقى الجزائر موحدة، ورفع شعار «عفا الله عما سلف» ودعا إلى إغلاق ملفات الماضي، بل إنه بقي يردد طيلة المرحلة الأولى لحكمه أن الجيش هو حزبه ردًّا على ما يشاع من صراعات بينه وبين أركان الجيش[٧٦].

بل ذهب «بوتفليقة» إلى تحصين قيادات الجيش من المساءلة، فقد نصَّت المادة ٤٥ من الأمر رقم ٠٦ / ٠١ من الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية (الذى استُفتي عليه في سبتمبر ٢٠٠٥، ليحصل على موافقة ٩٧,٣٦٪ من الأصوات، وبدأ تنفيذ هذا الميثاق بوصفه قانونًا في ٢٧ فبراير ٢٠٠٦) على أنه «لا يجوز الشروع في أيّة متابعة، بصورة فردية أو جماعية، في حق أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية، بجميع أسلاكها، بسبب أعمال نُفّذت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات، ونجدة الأمّة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية»[٧٧]، ويمكن القول بأن هذا القانون قد حدث نتيجة وجود اتفاق بين الرئيس «بوتفليقة» وقيادات الجيش مفاده ضمان «بوتفليقة» الخروج الآمن لقيادات الجيش وحمايتهم من الملاحقات القانونية في مقابل خروجهم من المؤسسة العسكرية، وابتعادهم عن لعب أية أدوار سياسية مستقبلية.

٦. الحصول على دعم منظمات المجتمع المدني: ففي بداية حكمه واجه «بوتفليقة» عائقًا أساسيًّا يتمثل في افتقاره إلى دعم حزبي موثوق لمواقفه يمكنه الاعتماد عليه؛ إذ كان الحزبان الرئيسان؛ أي: جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الديمقراطي يقبعان في نهاية المطاف تحت سيطرة قادة الجيش، من خلال جهاز استخبارات الجنرال «محمد مدين»، كما أن كلا من حركة مجتمع السلم ذات التوجه الإسلاموي لـ«محفوظ

٧٣ عثمان لحياني: «قيادة الجيش الجزائري: عهد الانقلابات العسكرية ولى»، العربي الجديد، (http://cutt.us/gJJgo)، تاريخ النشر: ٧ سبتمبر ٢٠١٧.

٧٤ عبد القادر بن مسعود: «لماذا لم ينقلب الجيش الجزائري على بوتفليقة رغم عجزه؟ هذه الأسباب تشرح لك!»، **ساسة بوست**، (http://cutt.us/YMmqq)، تاريخ النشر: ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧.

٧٥ فقد وقَّع «بوتفليقة» على مرسوم حل بموجبه دائرة الاستعلام والأمن وعوضها بمديرية المصالح الأمنية، على أن يضم الجهاز الجديد ثلاث مديريات، هي: الأمن الداخلي، والأمن الخارجي، والمديرية التقنية، ولا يتبع وزارة الدفاع الوطني وإنما ألحق برئاسة الجمهورية.
للمزيد انظر: عربي: «بوتفليقة يحل جهاز الاستخبارات ويُشكّل جهازًا جديدًا تابعًا للرئاسة»، (http://cutt.us/jZPZP)، تاريخ النشر: ٢٥ يناير ٢٠١٦.

٧٦ محمد بوضياف: «النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة»، مرجع سابق، ص١١.

٧٧ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

نحناح»، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لـ«سعيد سعدي»، من أحزاب المعارضة، يميلان إلى اتخاذ توجهاتهما من صناع القرار العسكريين، في حين أنّ الأحزاب الأكثر استقلالًا مثل: جبهة القوى الاشتراكية لـ«حسين آيت أحمد»، وحركة الإصلاح الوطني لـ«عبد الله جاب الله»، وحزب العمال لـ«لويزة حنون»، كانت داعمة بصورة عامة لجدول المصالحة الوطنية لـ«عبد العزيز بوتفليقة»، لكنّها كانت من بين أشد منتقديه في قضايا أخرى، ولم تكن على استعداد لدعمه في مواجهته مع قادة الجيش، ولا كان باستطاعتها ذلك[٧٨].

ولذلك اضطر «بوتفليقة» إلى الاعتماد على قواتٍ من خارج النظام الحزبي؛ مثل الإذاعة والتلفزيون، خصوصا بعد نجاح «بوتفليقة» في جذب الصحافة إليه فلم يعد بإمكان الصحفيين إهانة رئيس الجمهورية والإفلات من العقاب، وجاء تطبيق ذلك بوضوح في شهر يونيو ٢٠٠٤، عندما سُجِنَ «محمد بن شيكو» رئيس تحرير جريدة Le Matin، لهجومه على بوتفليقة بصورة حادة جدًّا في حملة الانتخابات سنة ٢٠٠٤، وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين، ما أدى إلى إغلاق الجريدة، ومنذ ذلك الوقت يتعرض العديد من الصحفيين الآخرين إمّا للسجن أو لأشكال أخرى من المضايقات لا سيّما الدعاوى القضائية[٧٩].

وعمل «بوتفليقة» على الحصول على دعم الجماعات الصوفية؛ حيث ترجع علاقة الرئيس «بوتفليقة» بالطرق الصوفية إلى كونه منتسبًا للطريقة الدرقاوية الهبرية، التي ينتشر مريدوها في ولاية تلمسان مسقط رأسه، كما عمل على دعم الحكومة للصوفية من خلال تقديم دعم معنوي تَمَثَّل في استيعاب المتصوفة ومنحهم مساحة كبرى للظهور في المجتمع الجزائري، أو دعمًا ماديًّا من خلال ترميم الزوايا الصوفية وتجديد مبانيها[٨٠]؛ ما أدى إلى دعم الصوفية لـ«بوتفليقة» بصورة كبيرة تمثَّلت في قيام المنظمة الوطنية للزوايا الطرقية الصوفية في الجزائر بدعوة الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة» للترشح لولاية رئاسية خامسة في ٢٠١٩، مؤكدة أنها تساند «بوتفليقة» منذ عام ١٩٩٩، وأنها ستقف إلى جانبه في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ لأن التفكير في غيره لتولي رئاسة البلاد حرام شرعًا[٨١].

٧. تدشين بعض المشروعات والنجاحات الاقتصادية: فمنذ تولّيه الرئاسة في ١٩٩٩، حقّق «عبد العزيز بوتفليقة» نجاحًا كبيرًا في عدة مجالات؛ فقد عرفت أسعار البترول والغاز ارتفاعًا ملحوظًا جعل الجزائر واحدة من البلاد التي تحظى بموارد مالية كبيرة، ففي عام ١٩٩٩ انخفض سعر برميل البترول بشكل كبير فوصل إلى ١٩ دولارًا، ثم ارتفع عام ٢٠٠٥ إلى ٣٩ دولارًا واستمر في ارتفاع جنوني حتى وصل في ٢٠١٢ إلى

٧٨ المرجع السابق.
٧٩ المرجع السابق.
٨٠ أبو الفضل الإسناوي: «ما موقف السلطة من الصوفية في البلاد العربية؟»، **المرجع**، (http://cutt.us/GojWk)، تاريخ النشر: ٢٧ أغسطس ٢٠١٨.
٨١ **القدس العربي**: «الجزائر.. الزوايا الصوفية تدعو بوتفليقة إلى الترشح لولاية خامسة وتقول إن التفكير في غيره حرام!»، (http://cutt.us/Tg6qz)، تاريخ النشر: ٧ نوفمبر ٢٠١٧.

نحو ١٣٠ دولارًا للبرميل؛ وهو ما صنع عصرًا ذهبيًّا للموازنات المالية الجزائرية من خلال تدشين جزء من المشاريع كالطريق السيار، وتجديد مطار الجزائري الدولي، وبناء عشرات السدود.

وقام «بوتفليقة» بالقضاء إلى حدٍ كبير على المنظمة الرئاسية التي قادت تمرد التسعينيات، وجرت استعادة الأمن في معظم أرجاء البلاد[٨٢]، كما قام بكسر العزلة التي كانت الجزائر تعانيها منذ ١٩٩٤، وقاد عودتها إلى الساحة الدولية بتجديد العلاقات بباريس وواشنطن، كما استردّت الجزائر تأثيرها السابق في الشئون الإفريقية، ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت الإدارة الأمريكية ترى في الجزائر الحليف الاستراتيجي في إطار «الحرب العالمية على الإرهاب»، أمّا بالنسبة إلى الوضع المالي للدولة، فقد تمكّنت الجزائر من سداد ديونها، وحيازة احتياطي وافر لم يسبق له مثيل[٨٣].

٨. الدعم الخارجي: يعد «بوتفليقة» أحد الرؤساء غير المزعجين بل والمؤيدين من قبل الأوساط الغربية، خصوصا من قبل فرنسا، ويُعدّ أول رئيس جزائري يلقي خطابًا بالجمعية الوطنية الفرنسية سنة ٢٠٠٠، وأورد تقرير للمجلة الفرنسية المتخصصة في الشئون الإفريقية «Jeune Afrique» أن «بوتفليقة» خلال استقباله للمسئولين الفرنسيين في إقامته بغرب العاصمة مازحهم بقوله: «أنا فرنسي»، كما وصفته المجلة في تقرير آخر لها تحت عنوان «بوتفليقة وفرنسا» بالشخصية النافذة وذات القوة المتينة بفرنسا، وفي عام ٢٠١٢ عقدت مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية المهمة مع الشركات الفرنسية في صناعة السيارات مثل «رينو Renault»، وشركة «تسيير تراموای» و«ميترو باريس»[٨٤]، وهو ما أدى إلى وجود علاقات اقتصادية كبيرة بين الدولتين، وكأن بوتفليقة يحاول إرسال رسالة إلى فرنسا بأنه قادر على الحفاظ على المصالح الفرنسية حالما حافظت فرنسا على دعمه.

ومنذ إصابة «بوتفليقة» بصدمة دماغية في صبيحة ٢٧ أبريل ٢٠١٣، وهو يتلقى علاجه في فرنسا في مستشفى «فال دوغراس Val de Grace» العسكري ومركز «ليزانفاليد Les Invalides» الذي يتبع وزارة الدفاع الفرنسية، ولا يدخله إلا أولئك «الذين قدموا خدمات جليلة للجمهورية الفرنسية»، كما يقول موقعها الرسمي على الإنترنت[٨٥].

وفي ظل مطالبة القوى السياسة بعزل «بوتفليقة» بسبب مرضه، صرَّح الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» في وصف فترة حكم «بوتفليقة» بقوله: "لم يسبق عبر التاريخ أن بلغت العلاقات بين بلدينا مثل

٨٢ فقد أسفر تدبير الوئام المدني في الفترة ما بين فترة إقراره وانتهاء مدته التي قُدرت بموجب نصوص القانون بستة أشهر (من ١٣ يوليو ١٩٩٩ إلى ١٣ يناير ٢٠٠٠)، إلى حدود ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ مسلحًا. انظر:
فوزية قاسي وعربي بومدين، «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري»، مرجع سابق.

٨٣ المرجع السابق.

٨٤ للاطلاع على مزيد من مظاهر التعاون، انظر: (http://cutt.us/qs9YB).

٨٥ محمد العربي: «فرنسا إذ تريد الجيش الجزائري عصا في يدها أو "الـG5 مقابل الـM5"، **محمد العربي زيتوت| الموقع الرسمي**، (http://cutt.us/e582k)، تاريخ النشر: ٢٢ فبراير ٢٠١٨.

هذا المستوى من الامتياز والكثافة كما حدث في فترة حكمكم"، فرسالة «ماكرون» الداعمة لـ«بوتفليقة» جعلت كلَ من يفكر في الانقلاب على نظام «بوتفليقة» يفكر جيدًا أن فرنسا لن تسمح بقلب حكم رئيس تعده الأفضل في تاريخ الجزائر[٨٦].

ثانيًا: الانتخابات الرئاسية ومستقبل العلاقات المدنية العسكرية:

تعرض الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة»، في أبريل ٢٠١٣، لوعكة صحيّة شديدة خرج منها على كرسيٍ متحرك ليتراجع ظهوره العلني، ما أثار تكهنات وسائل الإعلام حول عدم قدرته على إتمام ولايته، وفي هذا الإطار وصف «بوتفليقة» نفسه بأنه «متعب سياسيًّا» وأفاد بأنه قد «ولّت أيام جيلي»، ومع ذلك، فقد فاجأ المراقبين عندما فاز في العهدة الرابعة في عام ٢٠١٤.

إلا أنه مع تزايد مرض «بوتفليقة» إلى درجة الحديث عن وفاته نتيجة عدم ظهوره لفترات طويلة، تزايدت التكهنات في الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠١٩ عن عدم ترشحه لعهدة خامسة، بل وعلت الأصوات المطالبة بتفعيل المادة ٨٨ من الدستور الجزائري التي تنص على أنه "إذا استحال على رئيس الجمهورية ممارسة واجباته بسبب مرض خطير ومزمن، فإنه يحق لرئيس الجمعية الوطنية تولي رئاسة الدولة القائمة بالتصرف لمدة أقصاها (٤٥) يومًا، وفي حال لا يزال الرئيس غير قادر على مواصلة مهامه بعد انقضاء مهلة الـ(٤٥) يومًا، يعلن البرلمان عن شغور منصب رئاسة الجمهورية"[٨٧]، وبذلك أصبح من الضروري البحث عن بديل لـ«بوتفليقة»؛ ما أدى إلى تصاعد الصراع داخل أجنحة النظام حول من يخلفه في الحكم.

كان هذا في الوقت الذي أعلن فيه الأمين العام للحزب الحاكم، «جمال ولد عباس» أن الرئيس «بوتفليقة» هو مرشح حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في البلاد، وأعطى «ولد عباس» تعليمات لتنظيم تجمعات شعبية في المحافظات، وشدد أيضًا على نواب حزبه في البرلمان بالاستعداد لدخول معركة رئاسيات ٢٠١٩، كما أمر الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، ثاني أكبر أحزاب الموالاة في الجزائر «أحمد أويحيى» رؤساء الهيئات المحلية للحزب، بالشروع في تجنيد قواعده الشعبية للمطالبة باستمرار الرئيس «بوتفليقة» في قيادة البلاد[٨٨].

وفي رسالة نشرها رئيس هيئة تنسيق حزب «جبهة التحرير الوطني»، «معاذ بوشارب» في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨ على الموقع الرسمي للحزب، وصف فيها الرئيس الجزائري بأنه مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية وقال إنها ستُجرى في موعدها، ويعطي هذا الموقف انطباعًا بأن الحزب، والذي يُعدّ «بوتفليقة» رئيسًا له، قد تلقّى إشارة سياسية على ما يبدو تفيد باستقرار الرئاسة الجزائرية على خيار إجراء الاستحقاق الرئاسي في

٨٦ عبد القادر بن مسعود: «لماذا لم ينقلب الجيش الجزائري على بوتفليقة رغم عجزه؟ هذه الأسباب تشرح لك!»، مرجع سابق.
٨٧ عبد الإله بن داودي: «أزمة الخلافة في الجزائر: انقسامات كثيرة، وما من منتصر»، مرجع سابق.
٨٨ ربيعة خريس: «الجزائر: المعارضة ترفض تصديق ترشح بوتفليقة لولاية خامسة والموالاة تنتقل لمرحلة حشد الدعم»، رأي اليوم، (http://cutt.us/M1eoy)، تاريخ النشر: ٣١ أكتوبر ٢٠١٨.

موعده المقرر في أبريل ٢٠١٩ وترشح «بوتفليقة» له[٨٩].

جاء هذا بالتزامن مع الإعلان عن المرحلة الرابعة والعشرين لأكبر عملية ترحيل تشمل الآلاف من سكان الأحياء الهشة (الفقيرة والقديمة) ومنحهم شققًا مجانية، مع تسليمهم مقررات الاستفادة من السكن مرفقة بصورة «بوتفليقة»، كما أنها تأتي بعد أيام قليلة من الافتتاحية التي نشرتها الصحيفة الرسمية الأولى في الجزائر «المجاهد» والتي جاءت بشكل بيان سياسي يقترب من نفس مضمون لغة البيانات الرئاسية؛ إذ أكدت فيها أن الانتخابات الرئاسية ستُجرى في موعدها المقرر[٩٠].

وعلى ما يبدو أنه كان هناك خلاف حول موعد إجراء الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في أبريل ٢٠١٩، وهو الخلاف الذي ظهر مع دعوات تأجيل هذه الانتخابات، لتقابلها دعوات تُصرُّ على إجرائها في موعدها، وترجع هذه الخلافات إلى عدم الاتفاق بين صناع القرار حول تحديد موعد هذه الانتخابات، أو بصيغة أدق، الخلاف حول موعد الإعلان عن خليفة «بوتفليقة».

حيث برزت أصوات تدعو إلى عدم إجراء انتخابات الرئاسة في موعدها المقرر في أبريل ٢٠١٩، وتمديد فترة الولاية الرئاسية الحالية لمدة قد تصل إلى العامين، مع إجراء ندوة وطنية تحمل اسم «مبادرة الإجماع الوطني» تجمع كل الأطياف السياسية المعارضة والموالية؛ للوصول إلى توافق لتسيير مرحلة ما بعد «بوتفليقة».

المبادرة السابقة أعلن عنها وزير الأشغال العمومية الأسبق، «عمار غول»، المقرّب من «بوتفليقة»، ورئيس حزب تجمع أمل الجزائر، أحد الأحزاب المُشكِّلة لما يسمى «التحالف الرئاسي»، والذي يضم الأحزاب الداعمة لـ«بوتفليقة»/ مبادرة «غول» المعروف بالتحرك بالإيعاز من دوائر السلطة برأي متتبعين تعبر عن وجهة نظر لدى جهة معينة في السلطة، ارتأت جس نبض الشارع السياسي بشأنه، عبر طرحه بواسطة واحدة من الأذرع الموالية لها[٩١].

وهو نفس الاتجاه الذي ذهب فيه رئيس حزب «حركة مجتمع السلم» «عبد الرزاق مقري» عندما حذر من إقدام السلطة على تمديد العهدة الرئاسية للرئيس «عبد العزيز بوتفليقة»، التي تنتهي في ١٦ أبريل، وطرح خطة سياسية يجري بموجبها إرجاء الانتخابات الرئاسية لمدة سنة، على أن تُباشر «إصلاحات سياسية جادة وعميقة»، وأن يجري «توافق وطني بوجود المعارضة»[٩٢].

---

٨٩ عثمان لحياني: «إشارات إلى ترشح بوتفليقة للرئاسة: السلطة تتلاعب بالمعارضة والموالاة»، **العربي الجديد**، (http://cutt.us/50EZA)، تاريخ النشر: ٢٩ ديسمبر ٢٠١٨.

٩٠ عثمان لحياني: «إخوان الجزائر يرفضون تمديد ولاية بوتفليقة ويقترحون خطة بديلة»، **العربي الجديد**، (http://cutt.us/JRQGJ)، تاريخ النشر: ١٣ ديسمبر ٢٠١٨.

٩١ **المجلة**: «رئاسيات الجزائر ٢٠١٩... الغموض يستمر»، (http://cutt.us/8w2u1)، تاريخ النشر: ٢٩ ديسمبر ٢٠١٨.

٩٢ عثمان لحياني: «إخوان الجزائر يرفضون تمديد ولاية بوتفليقة ويقترحون خطة بديلة»، مرجع سابق.

وبمجرد إعلان ترشح «بوتفليقة» لفترة رئاسية جديدة، خرجت جموع الطلاب ومن خلفها قطاعات الشعب المختلفة لرفض ترشح كرسي «بوتفليقة» لسنوات جديدة، لقد كانت هتافات الجزائريين معبرة بدقة عن مدى وضوح غايتهم «لا للعهدة الخامسة»، ولذلك لم تهدأ حناجرهم بوعود «بوتفليقة» الإصلاحية بإقامة حوار وطني يهدف لتغيير الدستور بصورة جذرية تراعي أحلام وطموحات الثوار، مع المضي قدمًا في إجراءات العدالة الاجتماعية بتوزيع الثروة، ومحاربة الفساد، فضلًا عن تنصيب لجنة انتخابات رئاسية لإدارة انتخابات مبكرة بعد عام واحد فقط، لا سيما مع تعهده بعدم ترشحه بها[٩٣].

جاءت أهداف الشباب الجزائري على غرار بلاد الربيع العربي الذي اندلع في مصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن، والذي قادته كتلة شبابية تنتمي لجيل جديد ينادي بالحريات السياسية والمشاركة في صنع السياسات قبل مناداته بتحسين الأوضاع الاقتصادية؛ حيث لم تهدأ الاحتجاجات باستقالة الرئيس «بوتفليقة»، نظرًا لأن من قام البرلمان الجزائري بتعيينه وهو «بن صالح» كان أحد أهم المقربين من الرئيس السابق نفسه، فنادت الاحتجاجات برحيل «بن صالح» ورحيل نظام «بوتفليقة» برمته، ما أدى لحدوث اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة وهي الأولى منذ اندلاع الاشتباكات منذ سبعة أسابيع[٩٤].

وعلى الجانب الآخر، لم تُرهب المحتجين تحذيرات نائب وزير الدفاع الجزائري «أحمد قايد صالح»، بقوله: "إن هناك من يريد العودة بالبلاد إلى سنوات الألم والجمر"، في إشارة إلى العشرية السوداء في التسعينيات[٩٥]، لأن الخبرة التاريخية التي اكتسبها المجتمع الجزائري وتربت عليها الأجيال الحديثة من الصعب عليها الوقوع في ذات الفخ، كما أن إصرار المتظاهرين على سلمية التحركات يحول بينها وبين تحولها لمشهد دموي يعيد للأذهان مئات الآلاف من القتلى والمصابين.

المتنافسون على خلافة «بوتفليقة»:

قبيل موعد الانتخابات الرئاسية ٢٠١٩ تزايد الحديث حول عدم ترشح «بوتفليقة» للولاية الخامسة، ما أدى إلى بروز العديد من الشخصيات التي تسعى بقوة للحصول على دعم مراكز القوى الجزائرية لخوض هذه الانتخابات في حالة ما إذا قررت هذه القوى اختيار خليفة «بوتفليقة» في تلك الانتخابات، وتمثل أبرز هذه الشخصيات في:

١. الوزير الأول «أحمد أويحيى»، رئيس الحكومة الحالي، ورئيس حزب التجمع الوطني الديموقراطي، والذي

---

٩٣ محمد السعيد، «بعد خطاب قائد الجيش.. من يلعب ضد من بالجزائر؟»، موقع ميدان، (https://urlzs.com/Lk2i)، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٤/٩.

٩٤ «الجزائر: الشرطة تطلق الغاز المسيل للدموع لتفريق احتجاجات ضد تعيين بن صالح»، فرانس ٢٤، (http://bit.do/eQQmj) ٢٠١٩/٤/٩، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٤/١٠.

٩٥ «مظاهرات الجزائر: الآلاف يستأنفون الاحتجاجات والجيش الجزائري يتعهد بـ«الحفاظ على الأمن»، BBC، (https://bbc.in/2UYoj6O)، ٢٠١٩/٣/٥، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٤/١٠.

لا يعول المراقبون كثيرًا على دعمه الأخير للرئيس «بوتفليقة» في الترشح لولاية رئاسية خامسة، إذ يراهن بعض الباحثين على أن سقف طموحاته السياسية يرتفع إلى كرسي الرئاسة[٩٦].

٢. وزير الطاقة السابق «شكيب خليل»، أحد رجالات «بوتفليقة»، والمنحدر من بلدته (ندرومة غرب الجزائر)؛ حيث يبذل خليل جهودًا مكثَّفة في سبيل عودته للحياة السياسية بعد ارتباط اسمه في تحقيقات أمنية متعلقة بعمليات رشوة وفساد، ويوصف خليل بأنه المرشح المدعوم من واشنطن، وقاد «خليل» مؤخرًا سلسلة من اللقاءات والندوات في الجامعات تحت عناوين الطاقة والمستقبل معبرًا علانية عن نيته في خلافة «بوتفليقة»[٩٧].

وقد حدث تلاسن إعلامي بين «خليل» و«أويحيى» على مواقع التواصل الاجتماعي؛ إذ اتهم «خليل» في تصريحات وبيانات له «أحمد أويحيى» بمغالطة الشعب وانتهاج سياسات تخدم المصالح الفرنسية، فيما ردّ الثاني بشخصه أو عبر متحدثين باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» بوصف «خليل» أنه رجل تنكّر لمواقف «أويحيى» المساندة له في محنته مع جهاز المخابرات في عام ٢٠١٤ [٩٨].

٣. رئيس الحكومة السابق «مولود حمروش»، مؤسس التعددية الحزبية والتوجه الديموقراطي في الجزائر عام ١٩٩١، وكان «حمروش»، طالب بضرورة تدخل الجيش لعزل «بوتفليقة» من الحكم بسبب حالته الصحية، ويعد من أشد معارضيه السياسيين[٩٩].

٤. «سعيد بوتفليقة»، الشقيق الأصغر للرئيس بوتفليقة ومستشاره الخاص، وهناك صراع حاد بين شقيق الرئيس، ورئيس الحكومة «أحمد أويحيى» تمثَّل في استدعاء الأمين العام السابق للحزب الحاكم ورئيس الحكومة السابق، «عبد العزيز بلخادم» بإيعاز من «سعيد بوتفليقة»، للعودة إلى الساحة السياسية، كونه خصمًا عنيدًا لـ«أويحيى»[١٠٠].

٥. «أحمد قايد صالح»، رئيس الأركان ونائب وزير الدفاع الوطني، ويعد من أبرز المرشحين لخلافة «بوتفليقة»، خصوصا وأن الطريق نحو قصر الرئاسة بات معبّدا له بعد إحالة الفريق «محمد مدين» رئيس الاستخبارات الجزائرية السابق إلى التقاعد.

ويعد «قايد» أبرز الأطراف مكانة في الفترة الحالية لسيطرته على المؤسسة العسكرية، وهو ما عبر

٩٦ هبة المنسي: «بوتفليقة.. وسيناريوهات رئاسية الجزائر ٢٠١٩»، **الوطن العربي**، (http://cutt.us/cRoJe/)، تاريخ النشر: ٢٩ يوليو ٢٠١٨.

٩٧ المرجع السابق.

٩٨ المرجع السابق.

٩٩ **الحياة:** «رئاسيات الجزائر: أربعة مرشحين محتملين أبرزهم بوتفليقة»، (http://cutt.us/JlexY)، تاريخ النشر: ١٤ يناير ٢٠١٨.

١٠٠ عثمان لحياني، «الجزائر: ثلاثة سيناريوهات أمام بوتفليقة قبل ١٤ يناير»، **العربي الجديد**، (http://cutt.us/AUY77)، تاريخ النشر: ١٢ ديسمبر ٢٠١٨.

عنه منذ أيام في تصريحات متلفزة بأنه سيتعامل بقوة مع أية محاولة لإدارة المشهد الانتقالي للجزائر خارج مؤسسات الدولة، ويقصد الأطراف الخارجية الداعمة لبعض المنافسين له، ومتوعدًا بأنه لن يسمح بزعزعة استقرار البلاد وزرع الفتنة بين أبنائه[١٠١].

الصراع بين مراكز القوى على خلافة «بوتفليقة»:

(١) الصراع بين رئاسة الأركان والمخابرات:

واجه «بوتفليقة» في سعيه للحصول على عهدة رئاسية ثانية عام ٢٠٠٤ اعتراض رئيس الأركان الفريق «محمد العماري»، الذي فضَّل رئيس الحكومة الأسبق «علي بن فليس» لتولي الرئاسة[١٠٢]، وهو ما ردّ عليه «بوتفليقة» بالتحالف مع جهاز المخابرات بقيادة الفريق «محمد مدين» المدعو «توفيق»، والمتربع على عرش «دائرة الاستعلام والأمن» جهاز المخابرات الأقوى في البلاد[١٠٣]، وقام «بوتفليقة» بدعم الجنرال «توفيق» بإحالة الضباط الموالين للعماري للتقاعد، ووصل الأمر إلى إقالة «العماري» نفسه في أغسطس ٢٠٠٤ من رئاسة الأركان، ليعيّن بدلًا منه حليفه وصديقه «أحمد قايد صالح»[١٠٤].

وبعد الإطاحة بـ«العماري»، بدت الساحة خالية للجنرال «توفيق» لكسب مزيد من السلطات والنفوذ، والتي وصلت إلى تحدي الرئيس «بوتفليقة» نفسه، ففي يناير ٢٠١٠ ظهرت فضيحة فساد شركة «سوناطراك» الوطنية للنفط والغاز، عبر تسريبات «ويكيليكس»، التي حملت عقودًا غير قانونية لتوريد النفط لشركات أوروبية متعددة ألمانية وفرنسية وإيطالية، بقيمة وصلت إلى مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وهي الفضيحة التي كان جهاز الاستخبارات بقيادة الجنرال القوي «مدين» من يقف خلف إثارتها، وأرغمت هذه القضية الرئيس «بوتفليقة» على التخلي عن بعض معاونيه المقربين على غرار وزير الطاقة «شكيب خليل»، ووزير الداخلية «يزيد زرهوني»، ووزير الاستثمارات «عبد الحميد تمار»[١٠٥].

وفي فبراير ٢٠١٣ أعيد فتح قضية الفساد مرة أخرى، فاضطر «شكيب خليل» إلى السفر ومغادرة البلاد، لكن هذا حدث أثناء فترة علاج «بوتفليقة»، وعقب عودته قرر إغلاق القضية وحل مديرية الشرطة القضائية التابعة للمخابرات التي تولت عملية التحقيق، كما أنهى مهام كل الضباط الذين كانت لهم صلة بالتحقيق[١٠٦].

وبدأ الصراع بين «بوتفليقة» و«مدين» يظهر إلى العلن مع إعلان «بوتفليقة» عن نيته الترشح لجولة

---

١٠١ خلود القروي، «من هي الأطراف التي يتهمها قايد صالح بزعزعة الاستقرار؟»، **عربي ٢١**، (https://bit.ly/2WbiTSm)، تاريخ النشر: ٢٠١٩/٤/١٢، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٤/٢٠.

١٠٢ إدريس شريف: «الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية»، مرجع سابق.

١٠٣ المرجع السابق.

١٠٤ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.

١٠٥ إدريس شريف: «الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية»، مرجع سابق.

١٠٦ محمد جمال الدين: «صراع العروش الجزائري .. من يقطف الثمرة؟»، مرجع سابق.

رابعة، فقد تداول على نطاق واسع تقريرًا حمل توقيع الجنرال «مدين» تضمّن تشكيكًا بأهلية الرئيس للقيام بمهام الحكم، وطالبه بعدم الترشح لولاية رابعة، كما خرج الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني – وهو حزب «بوتفليقة» – «عمار سعيداني» في لقاء غير مسبوق متهمًا الجنرال «توفيق» باللعب ضد الرئيس، ونسب إليه عدة إخفاقات أمنية، ودعاه إلى الرحيل، كما دعا الجهاز إلى رفع يده عن الأحزاب والبلديات والقضاء ووسائل الإعلام، وقام «بوتفليقة» بالاتفاق مع قائد أركان الجيش الفريق «قايد صالح» الذي ثار غضبه من الجنرال «مدين» بعد تسريبه لوثائق تتعلق بفساد المؤسسة العسكرية ورئيسها «قايد صالح» بالتزامن مع نشر تسريبات فساد شركة «سوناطرك»، من أجل التخلص من نفوذ جهاز المخابرات وقائده الجنرال «مدين»[١٠٧].

واستغل «بوتفليقة» هجوم تنظيم القاعدة على منشأة الغاز في منطقة الجنوب الشرقي من الجزائر وفي بلدة أميناس الحدودية، الذي وقع صباح السادس عشر من يناير عام ٢٠١٣، والذي تم فيه احتجاز أكثر من ٦٥٠ شخصًا بينهم أكثر من ١٥٠ خبيرًا أجنبيًّا، وبعد تحرير الرهائن بطريقة وُصفت بالعشوائية، أدت إلى وقوع عشرات القتلى من الرهائن بينهم أجانب، ما أدى إلى غضب دولي ضد الجزائر، ليُحمِّل جهاز المخابرات مسئولية هذا الخرق الأمني، وقام بإصدار قرار في سبتمبر ٢٠١٣ بحلِّ مصلحة الشرطة القضائية، إحدى المؤسسات الأمنية الرئيسة التابعة للمخابرات، كما ألحقت مديرية الإعلام التابعة للمخابرات بقيادة أركان الجيش، وأحيل أعضاؤها إلى المحاسبة بعد اتهامها بالفساد المالي، إلى جانب إقالة قائدها العقيد «عبد القادر فوزي» وتعيين العقيد «عقبة» المعروف بولائه المطلق لـ«صالح» بدلًا منه في الشهر نفسه، ليتوالى بعد ذلك عزل عشرات الجنرالات والضباط الكبار وإقالتهم بذريعة مكافحة الفساد وتنظيم الجيش، من بينهم قادة الحرس الجمهوري والأمن الرئاسي ومكافحة التجسس، كما اعتُقِل صديق الجنرال «مدين» المقرب من اللواء «حسان» أو «سيد مكافحة الإرهاب» كما يُطلق عليه وأحد أقوى الجنرالات بعد «مدين» نفسه[١٠٨].

ليصبح «قايد صالح» الرجل الأقوى في البلاد بلا منازع، وقد بدا ذلك واضحًا مع إقالة «بوتفليقة» للجنرال «عبد الغني هامل» مدير الأمن الوطني في يونيو ٢٠١٨، مستبدلًا إياه بـ«مصطفى الهبيري» المقرب من «صالح»، بعد الانتقادات التي وجهها «هامل» للجيش الجزائري[١٠٩] فيما عُرِفَ بأزمة الكوكايين[١١٠].

وفي أغسطس ٢٠١٨ قام «بوتفليقة» بإجراء أكبر عملية تغيير في قيادات الصف الأول وقادة مراكز حيوية وحساسة منذ عقود، شملت قادة المناطق العسكرية والشرطة العسكرية ومكتب التحقيقات، وحتى شهر

١٠٧ المرجع السابق.
١٠٨ المرجع السابق.
١٠٩ محمد جمال الدين: «صراع العروش الجزائري .. من يقطف الثمرة؟»، مرجع سابق.
١١٠ فقد اكتشفت قوات خاصة من البحرية الجزائرية ٧٠١ كيلوجرامًا من الكوكايين في ميناء وهران غرب الجزائر وصادرتها، وتبين في التحقيق الذي أجرته الشرطة الوطنية أن «السائق الخاص» لرئيس جهاز الأمن القومي «عبد الغني هامل» متورط فيها، واستغل الفريق «قايد صالح» هذه الحادثة لدفع الرئيس «بوتفليقة» إلى إقالة «هامل».

سبتمبر من نفس العام توسعت حملة الإقالات وطالت حزمة جديدة من جنرالات القوى البرية والجوية هذه المرة، بينهما «أحسن طافر» و«عبد القادر لوناس» الذين استُبدلوا لصالح جنرالات مقربين من «صالح».[١١١]

ويشير العديد من المراقبين للشأن الجزائري أن هذه التغييرات تعكس رغبة رئيس الأركان «قايد صالح» في السيطرة بالكامل على القرار داخل المؤسسة العسكرية، واستبعاد كل الكوادر التي يعتقد أنها قد تنافسه، خصوصًا أن التغييرات مست قيادات عسكرية بارزة في الجيش، كاللواء «سعيد باي»، واللواء «شريف عبد الرازق»، وذلك تمهيدًا لتحقيق طموحات شخصية لقائد أركان الجيش في خلافة «بوتفليقة» في الرئاسة في حال قرر الأخير عدم الترشح لولاية خامسة في أبريل المقبل[١١٢].

وشهدت الفترة الأخيرة تصريحات ومواقف سياسية أدلى بها جنرالات سابقون في الجيش، بينهم الجنرال «رشيد بن يلس»، والجنرال «حسين بن حديد»، وبشكل خاص الأمين العام السابق لوزارة الدفاع، «علي لغديري» بعد أسبوع من نشر الأخير مقالات وحوارات تُحمّل الجيش مسئولية تاريخية في الوضع السياسي الراهن وتطالبه بحسم عسكري لإنهاء حكم الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة»، وتشير العديد من التقارير أن القائد السابق لجهاز الاستخبارات «محمد مدين» أو الجنرال «توفيق» هو من يقف خلف هؤلاء الجنرالات، والذي قرر العودة إلى المشهد السياسي مرة أخرى من خلال التحرك عبر شبكة علاقات عسكرية وسياسية[١١٣].

(٢) الصراع بين الجيش والرئاسة:

تقوم السلطة في الجزائر بصورة كبيرة على تقاسمها بين «جماعة تلمسان» في غرب الجزائر و«الجماعة الشرقية»، وهو ما مثله التحالف القائم بين الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة»، الذي يمثل «جماعة تلمسان»، ورئيس أركان الجيش «قايد صالح»، الذي يتزعم «الجماعة الشرقية»، وهو ما خلق قوة هرمية، تترابط فيها مصالح الجيش بمصالح الرئاسة[١١٤].

إلا أن ذلك لم يمنع من بروز الخلاف بين الجيش بقيادة الفريق «قايد صالح»، ومؤسسة الرئاسة بقيادة «سعيد بوتفليقة»، الذي يرغب في خلافة شقيقه «عبد العزيز بوتفليقة»، على طريقة «راؤول كاسترو»، الذي خلف أخاه «فيدال»، وظهرت هذه الخلافات مع إقالة رئيس الوزراء «عبد المجيد تبون»، الذي كان يحظى بدعم من الجنرال «صالح»[١١٥]، وهي الإقالة التي تمت بتوجيه من «سعيد بوتفليقة»، عندما حاول «تبون» في عام ٢٠١٧ تقليص الاعتماد على الشركات الأجنبية بشكل أساسي، وتلقى عدد من الشركات الأجنبية

١١١ محمد جمال الدين: «صراع العروش الجزائري.. من يقطف الثمرة؟»، مرجع سابق.
١١٢ عثمان لحياني: «الجزائر: إقالات عسكرية بأبعاد سياسية قبل استحقاق ٢٠١٩»، مرجع سابق.
١١٣ عثمان لحياني، «الجزائر: الجيش يعترف بصراعات ما قبل انتخابات أبريل»، **العربي الجديد**، (http://cutt.us/rfhWe)، تاريخ النشر: ١ يناير ٢٠١٩.
١١٤ عبد الإله بن داودي: «أزمة الخلافة في الجزائر: انقسامات كثيرة، وما من منتصر»، مرجع سابق.
١١٥ المرجع السابق.

والمحلية الكبرى بالفعل إشعارات بإنهاء عقودها، بينها شركة تابعة لـ«علي حداد» أحد المقربين من «سعيد»، ليتم إصدار قرار رئاسي بإقالة «تبون» وتعيين «أحمد أويحيى» مدير المكتب الرئاسي بدلًا منه[١١٦].

وبحسب ما ذكره موقع «Algerie Part» الناطق بالفرنسية في تقريرٍ له فإن الرئاسة الجزائرية، بإيعاز من «سعيد بوتفليقة»، أعدت مع مطلع عام ٢٠١٨ قائمةً باسم قيادات النواحي العسكرية الجزائرية الستة ليتم تغييرهم بقياداتٍ جديدة، غير أن هذا التغيير رُفِضَ وجُمّد من طرف الفريق «قايد صالح» في آخر لحظة، وبحسب التقرير فإن مصادر موثوقة أكدت أن الفريق «قايد صالح» عارض بشدة قائمة التعيينات الجديدة، ويأتي اعتراضه بحسب مصادر أمنية بسبب الصراع الخفي بينه وبين شقيق الرئيس «سعيد بوتفليقة» الذي يُتّهم من أطراف عدة بأنه يختطف قرارات الرئيس، ويشير التقرير أيضًا إلى أن الرئاسة، بإيعاز من «سعيد»، تبحث عن بديل عن «صالح» لرئاسة الأركان، وقد طرح اسم «الحبيب شنتوف» قائد الناحية العسكرية الأولى باعتباره خليفة لـ«صالح»[١١٧].

وظهر خلاف بين الطرفين أيضًا في أكتوبر عام ٢٠١٨، عندما طالب رئيس حزب جبهة التحرير الوطني «جمال ولد عباس» باستقالة رئيس المجلس الشعبي الوطني (البرلمان الجزائري) «السعيد بوحجة» وطرده من الحزب، لتقوم حاشية «سعيد بوتفليقة» بمهاجمة «بوحجة» المولود في ولاية تقع في أقصى شرقي البلاد، على غرار «قايد صالح»، وهو ما جعل كلا الرجلين مقربين، ومع غياب الرئيس «بوتفليقة»، واعتلال صحة رئيس مجلس الأمة، الذي يعوض بحسب الدستور الجزائري رئيس الجمهورية مؤقتًا، يمكن أن تتم تسمية رئيس المجلس الشعبي الوطني على رأس الدولة إلى حين الاستعداد للانتخابات الرئاسية، وهو السيناريو الذي لا يروق لشقيق «بوتفليقة»[١١٨].

يرى العديد من المراقبين أن «بوتفليقة» قد نجح إلى حدٍ كبير في تحييد الجيش في السياسة، وهو ما تمثَّل في استمرار «بوتفليقة» على رأس السلطة على الرغم من تدهور صحته، وعلى الرغم من مطالبة العديد من القوى السياسية بتدخل الجيش[١١٩]، ويشير هؤلاء إلى أن سبب هذا التراجع يعود إلى تقاعد العديد من القيادات العسكرية التي شاركت في ثورة التحرير، والتي كان لديها طموحات سياسية كبيرة، وصعود قيادات أخرى خريجة المدارس العسكرية الجزائرية، وهي قيادات بعيدة نوعًا ما عن المجال السياسي[١٢٠]، بالإضافة إلى انشغال الجيش بصورة كبيرة بتأمين الحدود؛ إذ تواجه الجزائرُ تهديداتٍ أمنيةً كبيرة على حدودها مع تونس

١١٦ محمد جمال الدين: «صراع العروش الجزائري .. من يقطف الثمرة؟»، مرجع سابق.
١١٧ عبد القادر بن مسعود: «الرجل الأخطر في الجزائر .. الفريق أحمد قايد صالح الذي يتتبع الجميع خطواته»، **ساسة بوست**، (http://cutt.us/3K6oT)، تاريخ النشر: ١ أغسطس ٢٠١٨.
١١٨ **عربي بوست**: «حرب خلافة بوتفليقة تستعر .. صحيفة فرنسية تكشف معركة تكسير العظام بين أجهزة المخابرات في الجزائر سعيًا للرئاسة»، (http://cutt.us/8mp4V/)، تاريخ النشر: ١٤ أكتوبر ٢٠١٨.
١١٩ فوزية قاسي وعربي بومدين: «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري»، مرجع سابق.
١٢٠ رابح لونيسي: «علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة»، مرجع سابق.

وليبيا ومالي، خصوصا في ظل وجود جماعات إرهابية وجيوش غير قوية في هذه الدول، وهذه كلها معطيات جعلت من تأمين الحدود الجزائرية مسألة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، وفي الوقت نفسه فرضت على الجزائر تحمّل الجزء الأكبر من جهود تأمين الحدود مع جيرانها[١٢١]؛ وهو ما أدى إلى تركيز الجيش على تأمين الحدود بدرجة أكبر من تركيزه على كسب دور سياسي أكبر.

على الجانب الآخر، يرى العديد من المحللين أن الجيش لم يتراجع عن التدخل في السياسة، وإن تراجع في العلن فحسب، فقادة الجيش هم من يقفون خلف استمرار «بوتفليقة»، فهو أولًا: فاقد القدرة على الخروج من «قصر المرادية»؛ مما يجعله ضعيفًا في مواجهة الجيش، وثانيًا: لأنه في ظل نظام قائم على الخيار السرّي، والذي يُدعم فيما بعد بالتأييد الشعبي عن طريق الانتخابات، ليس هناك من يستطيع الحلول مكان الرئيس الحالي أي أنه لا بديل متفق عليه، وأخيرًا: لأن تجديد عهدة الرئيس «بوتفليقة» يمثّل عدم حصول أيّ تغيير سياسي يؤثر على الامتيازات التي يحصل عليها قادة الجيش[١٢٢].

ولعل إدراك القوى السياسية الأخرى لمحورية دور الجيش في تحديد المستقبل السياسي للدولة، بما فيها تحديد خليفة «بوتفليقة»، هو ما دفعها إلى توجيه العديد من الدعوات التي تطالب الجيش بالتدخل لحسم الصراع السياسي الحالي بين دوائر الحكم، ففي سبتمبر ٢٠١٧، قامت مجموعة من الأحزاب والشخصيات السياسية مثل: حزب جيل جديد، وطلائع الحريات، ووزير التجارة السابق «نور الدين بوكروح»، والكاتب الإعلامي «أحميدة العياشي» بمطالبة المؤسسة العسكرية بالتدخل لوقف ما يعتبرونه «انهيار الدولة» و«تلاعب محيط الرئيس بوتفليقة بمؤسسات الدولة» و«تداخل العلاقات الوظيفية»، و«هيمنة رجال المال والنفوذ على الدولة وتغولهم في المشهد السياسي»، وأثارت هذه القوى شكوكًا حول أهلية الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة» للحكم، وإمكانية أن تكون هناك أطراف نافذة من محيطه المقرب، في إشارة إلى شقيقه «سعيد بوتفليقة»، تتحكم وتصدر قرارات باسم الرئيس الجزائري[١٢٣].

وقد دفعت هذه الدعوات المؤسسة العسكرية إلى الرد بلهجة حادة عبر افتتاحية مجلة «الجيش» جاء فيها ما يلي: "لكل من يطالب سرًّا أو جهارًا أو ضمنيًّا بالانقلابات العسكرية، نذكره بتصريحات «صالح» (رئيس الأركان)، خلال زياراته الأخيرة لكل من الناحية العسكرية الثانية (غرب) والخامسة (شرق)، أن جيشنا سيظل جمهوريًّا، ملتزمًا بالدفاع عن السيادة الوطنية، وحرمة التراب الوطني، وحافظًا للاستقلال"، وأضافت أن الجيش "لن يحيد أبدًا عن القيام بمهامه الدستورية مهما كانت الظروف والأحوال"[١٢٤]، وقد سبق وأكّد

١٢١ توفيق هامل: «الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (http://cutt.us/ckgO2)، تاريخ النشر: ٣١ مايو ٢٠١٥.

١٢٢ فوزية قاسي وعربي بومدين: «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري»، مرجع سابق.

١٢٣ عثمان لحياني: «قيادة الجيش الجزائري: عهد الانقلابات العسكرية ولى»، مرجع ساق.

١٢٤ **رأي اليوم**: «خبراء: ثلاثة أسباب وراء رفض الجيش الجزائري لدعوات الانقلاب على الرئيس وإنقاذ البلاد، مبررين ذلك بعجزه عن أداء مهامه منذ تعرضه لجلطة دماغية سنة ٢٠١٣»، (http://cutt.us/4lM9l)، تاريخ النشر: ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧.

قائد أركان الجيش الفريق «أحمد قايد صالح» في لقاءات مع قيادات عسكرية ميدانية في أغسطس من العام نفسه، قائلًا: "إن الجيش لا يحيد أبدًا عن القيام بمهامه الدستورية مهما كانت الظروف والأحوال، وسيلتزم حدود مهامه الرئيسة من دون أي دور سياسي"[١٢٥].

وجدد الجيش مرة أخرى رفضه لدعوات تدخله في السياسة في يوليو ٢٠١٨، عندما دعا «عبد الرزاق مقري» رئيس حركة مجتمع السلم، الجيش الجزائري للتدخل في الشئون السياسية لمنع انهيار الدولة من خلال مشروع العهدة الخامسة للرئيس «بوتفليقة»، وهو ما ردّ عليه رئيس الأركان «قايد صالح» بأنه: "لا وصاية على الجيش، فهو يتلقى توجيهاته من جانب رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع الوطني عبد العزيز بوتفليقة"[١٢٦].

وفي السياق ذاته، طالب حزب «جيل جديد» الجيشَ بإعلان موقف يساهم في ضمان انتقال ديمقراطي في البلاد، وقبل بيان الحزب كان الجنرال المتقاعد «علي غديري» قد نشر مقالًا مطولًا في صحيفة «الوطن» الصادرة باللغة الفرنسية، قدّم فيها معاينة للأوضاع السياسية الحذرة في البلاد، وحثِّ فيها كبار قادة الجيش على التدخل قبل ما وصفه «بحدوث الحريق في البلاد»[١٢٧].

وفي الفترة الأخيرة كانت قوى معارضة عدة، بينها كتلة «مواطنة» التي تضم أحزابًا وكوادر سياسية، مثل: رئيس الحكومة الأسبق «أحمد بن بيتور»، وحركة «مجتمع السلم» أكبر الأحزاب الإسلامية في الجزائر، وشخصيات وطنية كوزير الخارجية الأسبق «أحمد طالب الإبراهيمي» قد طالبت الجيش بالمساهمة في ضمان انتقال ديمقراطي في الجزائر، على ضوء الأوضاع السياسية الغامضة الناتجة عن تردي الوضع الصحي للرئيس «بوتفليقة» وغموض الأفق السياسي للبلاد[١٢٨].

كما ظهرت مؤخرًا، تصريحات ومواقف سياسية أدلى بها جنرالات سابقون في الجيش، بينهم الجنرال «رشيد بن يلس»، والجنرال «حسين بن حديد»، والأمين العام السابق لوزارة الدفاع «علي لغديري»، تُحمّل الجيش مسئولية تاريخية في الوضع السياسي الراهن وتطالبه بحسم عسكري لإنهاء حكم الرئيس «بوتفليقة» لترد قيادة الجيش، مساء الأحد ٣٠ ديسمبر، على هذه التصريحات ببيان مثير وغير مسبوق، اتهم جنرالات وعسكريين تقاعدوا من الخدمة العسكرية قبل فترة قصيرة بـ«التآمر» و«تدبير خطة مريبة»، وهدد بملاحقتهم قضائيًا، ليؤكد البيان على وقوف قيادة الجيش وراء أي خيار ينتهي إليه «بوتفليقة» بشأن الانتخابات

١٢٥ عثمان لحياني: «قيادة الجيش الجزائري: عهد الانقلابات العسكرية ولى»، مرجع سابق.
١٢٦ **إرم نيوز**: «ردًا على مبادرة للإخوان.. الجيش الجزائري يرفض إقحامه بالسياسة»، (http://cutt.us/cW6M0)، تاريخ النشر: ٢٦ يوليو ٢٠١٨.
١٢٧ عثمان لحياني: «الجزائر: تجدد الدعوات للجيش لضمان مرحلة انتقال سياسي»، **العربي الجديد**، (http://cutt.us/cNGnw)، تاريخ النشر: ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨.
١٢٨ المرجع السابق.

الرئاسية التي كانت مقررة في أبريل ٢٠١٩ [١٢٩].

الخاتمة:

تلعب المؤسسة العسكرية في الجزائر دورًا كبيرًا في الحياة السياسية، وعادة ما تقدم المؤسسة العسكرية مجموعة من الحجج لتدخلها من قبيل الحفاظ على المصلحة العليا للبلاد، والوفاء للخط الأصيل للثورة، وحماية المسار الديمقراطي[١٣٠].

وعلى الرغم من هذا الدور الكبير للجيش، إلا أن ذلك لا يعني أن الجزائر بلد ذو نظام عسكري تمامًا؛ إذ يرى البعض أنه من المبالغة وصف النظام السياسي الجزائري بـ«العسكري»، وينطلق في حكمه هذا من تحديد عناصر النظام السياسي العسكري التي يحددها في خمسة عناصر: وجود الجيش على كل مستويات القيادة، والتبعية المطلقة للسلطة السياسية للجيش، وسيطرة الأيديولوجية العسكرية على الدولة، وتدخل الجيش في تسيير شئون الدولة ومراقبة الساحة السياسية وسيطرته عليها، وأخيرًا استقلالية الجيش نهائيًّا في تسيير شئونه الداخلية، ثم ينتقل إلى إسقاط هذه العناصر على النظام الجزائري ليجد أن هناك شرطينِ فقط محققين هما: استقلالية المؤسسة العسكرية والرقابة على الساحة السياسية، ومنه يرى أنه من المبالغة وصف النظام الجزائري بالنظام العسكري[١٣١].

ويُمثِّل النفوذ السياسي للجيش التحدي الأكبر للرؤساء في الجزائر، ما دفع هؤلاء الرؤساء إلى القيام بمحاولات للحد من هذا النفوذ، وربما كان أكثرهم نجاحًا هو «بوتفليقة»، الذي عمل على ذلك من خلال عمليات تطمين وتحصين من المساءلة، كما عمل على كسب مزيد من الدعم الشعبي له من خلال تحقيق المصالحة المجتمعة، ليتفرغ بعد ذلك لتقليم أظافر القوى المنافسة له المتمثلة في قيادة الأركان وجهاز المخابرات، وليقوم «بوتفليقة» بعقد تحالفات وتوازنات دقيقة من خلال تحالفه مع جهاز المخابرات لتقليل نفوذ هيئة الأركان، ثم قيامه بعد ذلك بالتحالف مع قيادة الأركان لتقليل نفوذ جهاز المخابرات.

على الجانب الآخر، ربما تساهم إرهاصات تشكل طبقة من الشباب المنتمين للأفكار التي تنادي بالحرية والديمقراطية في تشكيلها عاملًا في طبيعة الصراعات السياسية لا سيما مع عودة الحديث عن تعديلات الدستور والانتخابات المقبلة، ورغم وضوح تلك الأفكار لديهم، إلا أن تلك الفئة ما زالت تفتقد التماسك المؤسسي الذي يساعدها على التحرك ككتلة واحدة قادرة على البناء والتأثير والتوافق على أجندة معينة، رغم تأكيدهم على وعيهم بمآلات التجربة المصرية وتكرارهم عدم الرغبة في إعادة إنتاجها في الجزائر، وهو التحدي الأهم في تلك المرحلة، إلى أي مدى ستتمكن القوى السياسية التقليدية بتياراتها المدنية والإسلامية واليسارية

١٢٩ عثمان لحياني: «الجزائر: الجيش يعترف بصراعات ما قبل انتخابات أبريل»، مرجع سابق.
١٣٠ الطاهر سعود: «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، مرجع سابق.
١٣١ مسلم بابا عربي: «**المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**»، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجزائر.

من التوافق حول مرحلة نظام ما بعد «بوتفليقة».

في حقيقة الأمر، من الصعب التنبؤ بمستقبل الحراك الحالي، نظرًا لتعقد المشهد الداخلي، وقوة البعد الإقليمي وقدرته على التأثير في مسار ومصير الأحداث، فضلًا عن حجم النفوذ الذي تتمتع به أطراف دولية كبرى داخل النظام السياسي وفي مقدمتها فرنسا، لذلك فإن قدرة الأطراف الداخلية على قراءة المشهد بصورة جيدة هو العامل المحوري فيما ستؤول إليه الاحتجاجات سواء كانت بالتصعيد والدخول في مرحلة دموية، أو احتواء الحراك وتولي عنصر من داخل النظام القديم للسلطة في ظل تفاهمات داخلية وخارجية وهو السيناريو الأقرب للوقوع.

صادر عام 2019 عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر

الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

info@arkan-srp.com

أركان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing